مجله المجمع العلمي

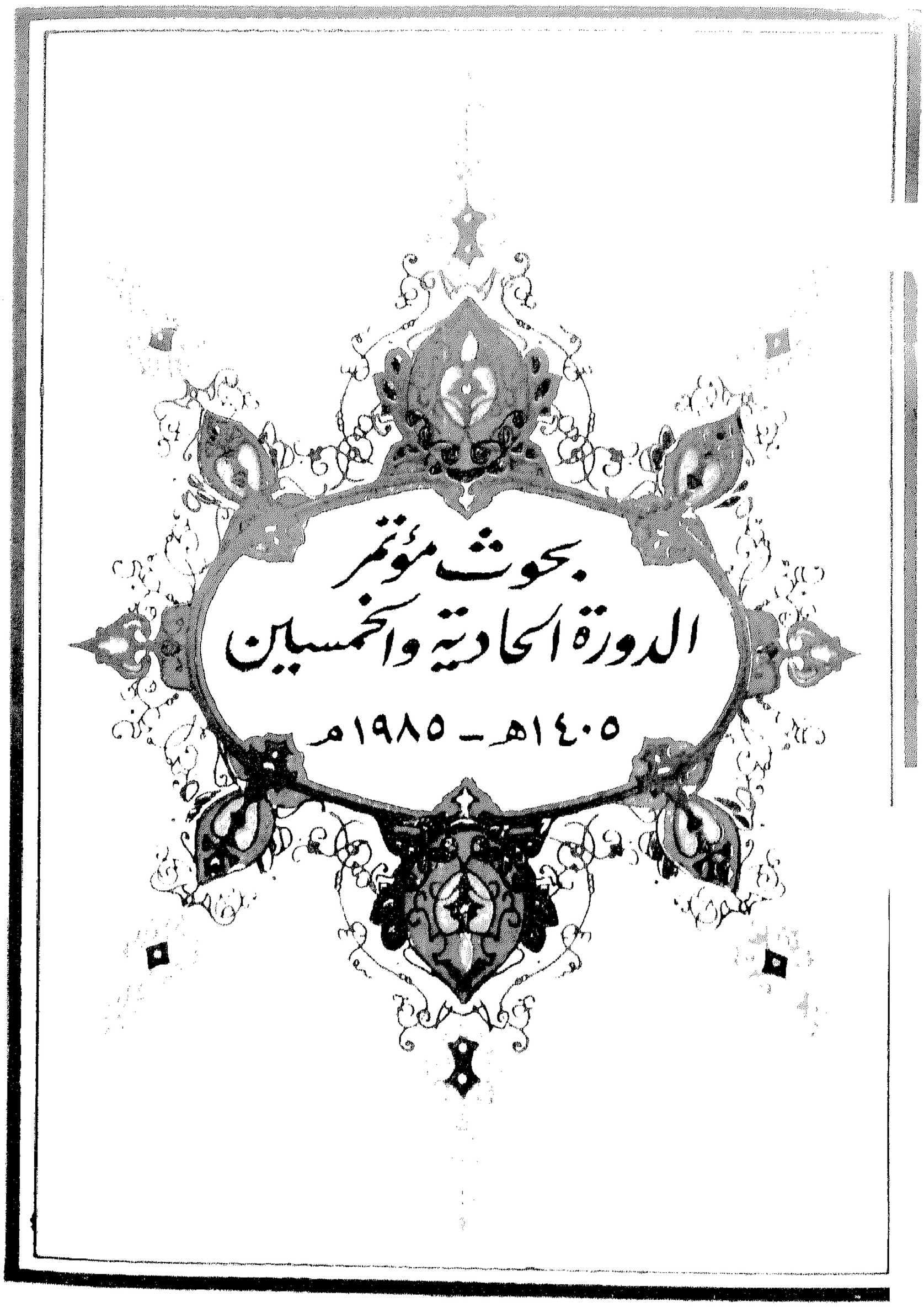

مجلة مجمع اللغة العربية

(تصدر مرتين فى السنة)

الجزء السادس والخمسون

شعبان ١٤٠٥هـ - مايو ١٩٨٥م

المشرف على المجلة:

الدكتور مهدى علام

رئيس التحرير:

إبراهيم الترزى

الصواب والخطأ في النحو والأسلوب

للدكتور تمام حسان

الصواب

والخطأ زاويتا نظر إحداهما ترتبط بصناعة النحو ، والأخرى تتعلق بأسلوب الاستعمال اللغوى ، أى أن إحداهما فنية والثانية اجتماعية فأما من وجهة النظر الأسلوبية الاجتماعية فالصواب ماوافق الشائع فى الاستعمال والخطأ ماند عنه . ولاشك لدى أصحاب هذه النظرة أن القاعدة ضابط مستنبط من كلام العرب ، وأن استعمالات العرب سنة متبعة تستند إلى سلطان العرف وأن بين الضابط الذى يصنعه النحاة وبين السنة المتبعة التى يفرضها العرف وفاقاً فى الأغلب الأعم من الحالات ، وخلافاً فى حالات أخرى هى الأقل بالنسبة إلى مايقابلها فى كلام العرب.

والقاعدة تلخيص لتقلب العلاقات بين عناصر السياق وما يصاحب هذا التقلب من تغير فى مبانى اللغة ، ومن ثم تكون القاعدة وصفا لهـذا التقلب ، ولكنها ليست قانونا يسنه النحوى بما أعطاه العلم من سلطة يشرع بها للغة ، ولا معياراً يحدده هذا النحوى ليلزم أصحاب اللغة ومستعمليها مهما كان هذا المعيار منسجما مع تقلب العلاقات السياقية . ننكر إذاً أن تكون القاعدة معياراً فى يد النحوى ، وإن وجب لها أن تكون معياراً فى يد معلم النحو ، معنى ذلك أنه يطلب إلى النحو أن يقول : العرب تقول كذا ، وتقدم هـذا على ذاك ، وترفع هذا وتنصب ذاك الخ ولا يقبل إلا من المعلم أن يقول : يجب كذا ويجوز كذا ويمتنع كذا فأولى للباحث (وقد كان النحاة باحثين فى لغة العرب) أن ينظر إلى مشكلة الصواب والخطأ من زاوية اجتماعية ترى فى الاستعمال سنة متبعة ، وأولى بالمعلم أن ينظر إلى المادة اللغوية من زاوية فرض القاعدة على الاستعمال فإن وافقها كان صوابا وإن خالفها كان خطأ ، فالباحث يستنبط القاعدة بالمنهج العلمى من مادة الاستعمال (المسموع) والمعلم يفرضها بالمنهج التعليمى على هذا الاستعمال نفسه .

(*) ألقى البحث فى الجلسة الرابعة ٢ / ٥ / ١٩٨٥ م .

وصاحب السليقة كالباحث لايهتم للقاعدة إذا عرفها أى قدر من الاهتمام ، مادام حدسه اللغوى (الذى نسميه السليقة) يرى الصواب فيما قيل وتلك هى القضية التى كانت مثار المشاركة بين الفصحاء والطاعنين على العرب ، كالذى كان بين الفرزوق وابن أبى إسحق ، إذ قال الفرزوق له : « علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا » ويبدو أن النحاة وقد اكتمل فى أيديهم وصف بنية اللغة ، فرأوا صدف قواعدها ، أعجبوا منذ البداية أشد الإعجاب بما استخرجوا من قواعد النحو ، ومن ثم دافعوا دفاعا غيوراً (كما فعل ابن أبى اسحق) عن هذه القواعد ، وعن إطلاقها فى اللغه وتطبيقها على صورة تتسم بالشمول ، كما لو كان كل الاستعمال مسرحا للاطراد أو ينبغى أن يكون كذلك

ولكن معترك اللغة أوسع من أن يخضع لضوابط النحو ، ويرجع هذا إلى أسباب متعددة ، ليس أهونها طموح الأدباء والشعراء إلى الترخص والابتداع ، ولا ما وقع فيه النحاة أنفسهم من التماس الاطراد فى لهجات العديد من القبائل وقد علموا أن كل لهجة قبيلة من هذه القبائل تستقل بطرقها الخاصه ، فلا يمكن أن يستخرج نحو واحد من صور استعمالية متعددة ومع هذا ليس من طبيعه اللغه (أى لغة) أن تسلم نفسها إلى قواعد كبرى لاتقبل الاستثناء ، ومن هنا كان من صلب عمل النحاة أن يقيدوا كبريات القواعد باستثناء هنا ، واستدراك هناك وشرط فى موقع ثالث ، وأن يصوغوا قاعدة لكسر قاعدة أخرى ، أو يقعدوا لعدول عن الأصل ، يتقبلوا أسلوبا فصيحا عدل به عن الأصل ثم يتناولوه بالتبرير والتأويل ثم كان عليهم أن يضعوا كل ذلك جنبا إلى جنب فى إطار نحو واحد ، وأن يمضوا الطرف عن التضارب بين قاعدة وقاعدة ، ويبرروا تجاور القاعدتين المتصاربين بأن إحدهما أصلية والثانية فرعية ، أو أن إحداهما مطلقة والأخرى قيد على هذا الإطلاق . وأخيرا كان عليهم أن يرتضوا بعض الخروج على هذه القواعد لأعراض أسلوبية ، وأن يرفضوا بعضا آخر لكونه شاذا أو قليلا ، أو نادرا ولغة لحى بعينهم من أحياء العرب وأن يحكموا على ما خالف قواعدهم عدا كل ما سبق بأنه خطأ من الخطأ ، لاتقبل فيه شفاعة التأويل ، ولا تبرره الشواهد القليلة

ذلك كان موقف النحاة من جانب ، والعرب الفصحاء من جانب آخر ، أما نحن فلنا موقف نظرى آخر نشرح فيه تدرج الصواب والخطأ على مساحة تشمل الموقفين جميعا ، بدءا بالقاعدة المحكمة ، وانتهاء بالسنة المتبعة ، ولقد يمكن أن نقدم للكلام فى هذا الشرح برسم بيانى نمهد به تمهيداً حسنا لما ننوى

أن نتقدم به من شرح ، وفيما يلى ذلك الرسم المذكور :

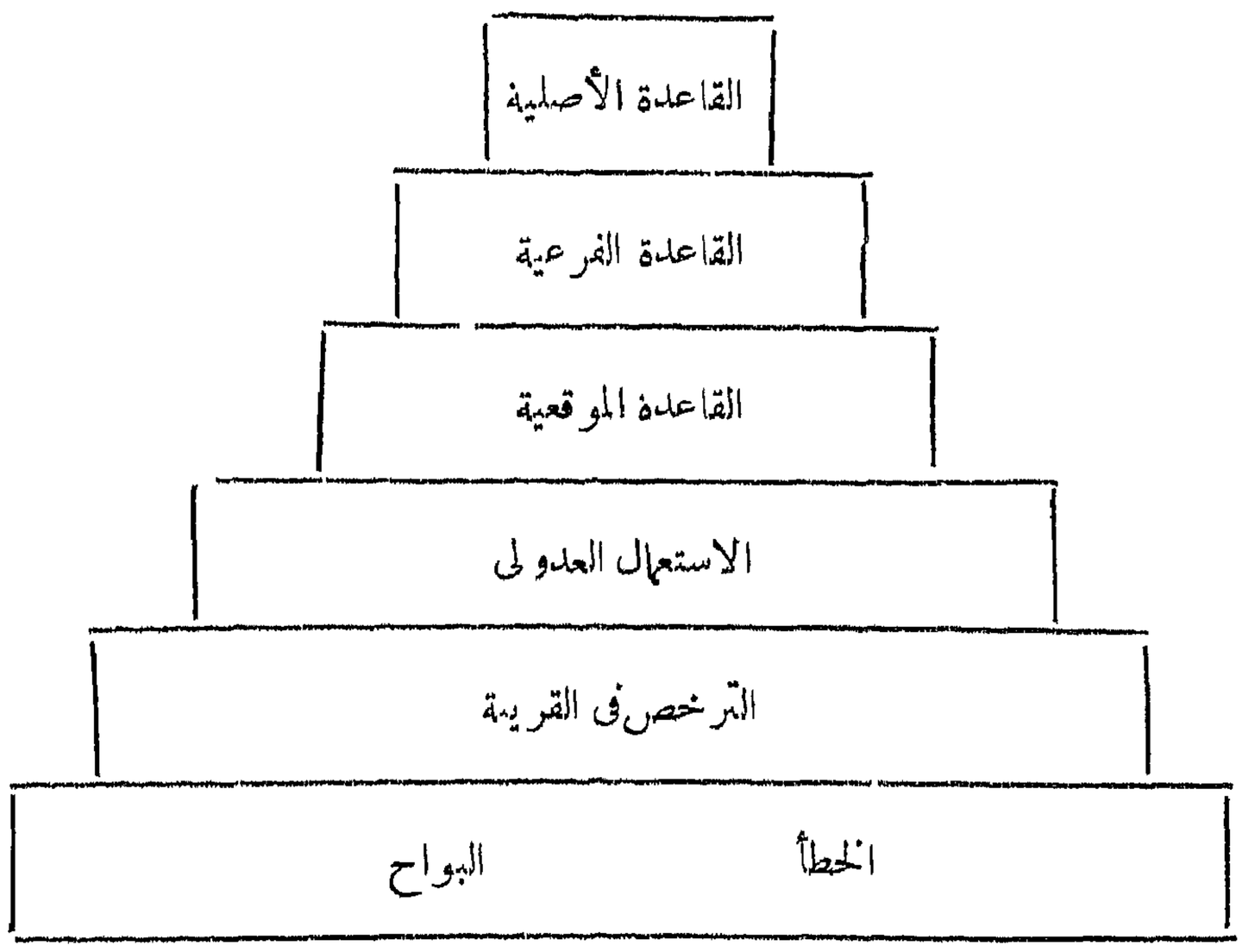

فالقواعد الأصلية هى القواعد الكبرى كقواعد الاختصاص ، والافتقار والرتب المحفوظة وتعلق الجار والمجرور ، ومطابقة النعت الحقيقى ، وبناء الجملة من ركنين ، وعود الضمير ، وامتناع الحذف عند عدم الدليل ، واجتناب مايؤدى إلى اللبس الخ فذلك كله من القواعد الكبرى فى النحو العربى ، ولكن من القواعد الأصليه مايتفرع عنه قواعد فرعية منشؤها واحد من أمرين :

(ا) الحرص على أمن اللبس.

(ب) المحافظة على أصل من أصول الصناعة

والأمثلة على ذلك كثيرة فى النحو العربى نورد منها الطائفة التالية :

١ — القاعدة العامة : « المبتدأ معرفة » وقد عبر ابن مالك عن ذلك بقوله « ولا يجوز الابتدا بالنكرة » ولكن هذه القاعدة تتفرع عنها قاعدة أخرى مستثناه منها ، وهى جواز الابتداء بالنكرة إذا أفادت ، وهذا ماعبر عنه هو أيضا بقوله « ما لم تفد » . ومعنى قوله « ما لم تفد » هو ما يفهم من عبارة أخرى نقول : « إلا إذا أمن اللبس » والسؤال الآن هو : كيف يتحقق أمن اللبس ؟ ويمكن الإجابه على هذا السؤال بواسطه النظر إلى ماقدمه ابن مالك نفسه من أمثلة ، لنرى الطرف المختلفة التى تحقق بها أمن اللبس على رغم الابتداء بالنكرة ، وفيما يلى نورد أمثلة ابن مالك والتعليق على كل منها .

(ا) « عند زيد نمرة » إذا تأملنا هذا

المثال وجدنا الظرف مقدما على النكرة المرفوعة ومن المطلوب عند رؤية الظرف أو الجار والمجرور أو سماعهما أن نبحث لهما عن متعلق ولكن ليس فى الجملة مع الظرف «عند» إلا النكرة «نمرة» وهذه النكرة جامدة لاتصلح لأن يتعلق بها ظرف أو مجرور، ومن ثم يصرف الذهن إلى تقدير كلمه أخرى ليتعلق الظرف بها، فإذا قدرنا هذه الكلمة وجدناها واصفة للنكرة المتأخرة لفظا فى الجملة ونحن نعلم أن الخبر وصف للمبتدأ فى المعنى، وأن هذه الكلمة المقدرة لا تصلح نعتا بسبب تقدمها على النكرة ولاتصلح حالا لتقدمها وارتفاعها وتنكير النمرة فلم يبق إلا أن تكون هذه الكلمة خبرا مقدما والنكرة مبتدأ مؤخرا هكذا يتبادر المعنى إلى الذهن دون الدخول فى مضايق تحليل نحوى شبيه بما قدمنا، وهكذا يؤمن اللبس، وتتحقق الإفادة التى قصدها ابن مالك.

(ب) «هل فتى فيكم» لا يجهل من يستعمل اللغة العربية أن «هل» أداة استفهام، وأن الاستفهام لا يعصب على المفردات، وإنما يتجه إلى إسناد الجملة فوجب عندئذ أن تكون «فتى فيكم» جملة فعلية بسبب دخول «هل» عليها وإذا كانت جملة فهى ليست فعلية لعدم وجود فعل فى تركيبها، وبذا تكون جمله اسمية من مبتدأ وخبر وإذا كانت عبارة «فيكم» لا تصلح مبتدأ فلابد أن يكون المبتدأ عنصرا آخر من عناصر الجملة، وليس فى الجملة عنصر آخر إلا كلمة «فتى» وهكذا أمن اللبس فابتدئ بالنكرة.

(ح) «ماحل لنا» فى هذا التركيب حرف نفى، والنفى إنما يدخل على الجمل وما قيل فى «فتى فيكم» يقال فى «حل لنا» لتشابه التركيب فيهما.

(د) «رحل من الكرام عندنا» التخصيص مرحلة وسط بين التنكير والتعريف وإذا كانت النكرة تعرفها الأداة أو الإضافة المحضة، فإنها يخصصها الوصف فى التخصيص، كما فى التعريف تضييق لعموم الدلالة التى كانت للنكرة، وليس إلا اختلاف بين التخصيص والتعريف فى مجال تضييق عموم الدلالة إلا اختلافا فى الدرجة فقط. وإذا كانت الجمل بعد النكرات صفات فإن شبه الجملة يصدق عليه ما يصدق على

الحملة وهكذا تكون عبارة « من « الكرام » قد وصفت « رجل» فخرج بوصفـــه بها من ليس كريما من بين الرجال ، وأصبح مدلول « رجل » أضيق مما كان لأنه أفادنا بالوصف قدرا من التعيين جعله صالحاً لأن يخبر عنه بالظرف أى أنه حين أمن اللبس صح الابتداء بالنكرة .

(هـ) «رغبة فى الخير خير » إنما يكون تعلق الظرف والمجرور بالمصادر والمشتقات من أفعال وصفات وواضح أن معنى تعلق الظرف والمجرور بأحدهذه الأمور يجعلهمامن تتمة معناه ، فلا يتم معناه إلا مع تصور ارتباطهما به دون غيره وإذا قلت « اشتريت ضيعة لأخى » فإن المعنى يختلف باختلاف تعليق الجار والمجرور فإذا علقنا المجرور بالفعل فالمعنى أن الشراء كان من أجل الأخ ، أما إذا علقناه بصفة محذوفة فإن الشراء يكون من الأخ بعد أن كانت الضيعة ملكاله ويترتب على تعليق الجار والمجرور أيضا تضييق لدلالة ما تعلقا به ، ففى قولنا « جلس زيد » عموم فى معنى الجلوس لايعرف معه « أين » ولا (« متى » ولا « لماذا » ولا « كيف » جلس ، ولكن هذا العموم فى المعنى يضيق بقولنا : «جلس زيد على الكرسى» وذلك بالإجابة عن « أين» على الأقل هكذا يكتسب الجلوس قدرا من التحديد ، يصبح الفعل معه أوضح مما كان ، وهذا ما يرد أيضا على المصدر « رغبة » فلسنا نجد كبير فائدة فى عبارة « رغبة خير » برفعهما وتنوينهما ولكن تضييق معنى الرغبة بواسطة ذكر الجار والمجرور المتعلقين بها يعطى الكلمة من التحديد فى المعنى ما يقربها إلى المعرفة وهنا يذهب اللبس ، ، يصبح الابتداء بالنكرة محققا للفائدة

(و) « عمل بريزين » إذا أضيفت النكرة إضافه محضة إلى المعرفة اكتسبت التعريف ، وإذا أضيفت إلى النكرة اكتسبت التخصيص وقد عرفنا منذ قليل أن التخصيص مرحلة على طريق التعريف ، وأنه إن كان دون التعريف أثرا فى المعنى فهو صنو للتعريف على أى حال وهكذا تكون النكرة المخصصة بالإضافة صالحه لأن يبتدأ بها ، لأن اللبس معها مأمون والمعنى واضح :

٢ــ القاعدة العامة . « لا يخبر بالرمان عن الجثة » وقد عبر ابن مالك عن ذلك بقوله .

ولايكون اسم رمان خبرا

عن جثة . .

والمعروف أن المقصود بالزمان ظرف الرمان ، وأن المقصود بالجثة كل مسمى له حرم مادى وربما كان السبب فى عدم صلاحية الزمان لذلك أن الخبر إذا كان صفة للمبتدأ فى المعنى فهو من جهة أخرى عين المبتدأ فى المعنى ، لأن الصفة من مقومات الموصوف وما كان من مقومات الشئ عد « عين الشيء» وإذا قلت . «الرحل قائم » كان القائم هو الرحل أما إذا قلت · « زيد عندك » فإن العندية ليست عين زيد ، ولامن مقوماته ، ولكنها على الرغم من ذلك تتعلق بما هو من مقوماته وهو «استقرار ه» فيكون التقدير : « زيد مستقر عندك » أما إذا قلنا « زيد اليوم » فلا يمكن أن يعد « اليوم » من مقومات زيد ، ولا يمكن كذلك أن يتعلق اليوم بوصف يتبادر إلى الفهم كما تبادر الاستقرار إلى العندية .

و إذا فلا وجه لتأويل ذلك ، ومن ثم يمتنع التركيب من حيث يؤدى إلى اللبس .

ولكن هذه القاعدة العامة تتفرع عنها قاعدة أخرى مستثناة منها ، ومشروطة بأمن اللبس ويفهم هــذا الشرط من قول ابن مالك « وإن يفد فأخبرا » وهى تتمة بيت الألفية الذى أشرنا إليه منذ قليل وإنما تكون الإفادة وأمن اللبس إذا اصلح المبتدأ لأن يكون مضافا إليه والمضاف من أسماء المعانى (كالمصادر مثلا » وعندئذ لا يكون الإخبار بالزمان إخبارا به عن جثه وإنما يكون عن معنى فإذا قلت « الهلال الليلة » والمعروف أن الهلال جرم يصدق عليه أنه جثه ، صح التركيب ، لكن على تأويل حذف مضاف إلى الهلال . والتقدير « طلوع الهلال الليلة » أو ظهور الهلال الليلة » ولا شك أن الطلوع والظهور مصدران ، والمصادر معان لاجثث ، ومن هنا يكون الإخبار بالزمان فى هذا التركيب « عن معنى لاعن جثة وبهذا نصل إلى الإفادة ونحقق أمن اللبس » .

٣ ــ القاعدة العامة : « أى الموصولة معربة » وقد عبر ابن مالك عن ذلك بقولة : « أى كذا وأعربت » ومقتضى هذه القاعدة أنها معربة فى التراكيب التالية .

(ا) رأيت أيا قادم .

(ب) رأيت أيا هو قادم .

(ح) رأيت أيهم هو قادم .

ولكن لهذه القاعدة العامة الأصلية قاعدة أخرى فرعية مستثناة منها ، هى بناء « أى » إذا أضيفت وحذف أول ركنى جملة الصلة وهو ضمير وقد عبر ابن مالك عن ذلك أيضا بقوله :

. . . مالم تضف

وصدر وصلها ضميراً نحذف

وهكذا تصبح « أى » مبنية فى أمثال التركيب التالى :

(د) رأيت أيهم قادم .

وبناؤها هنا على الضم فلماذا بنيت فى هذه الصورة التركيبية دون غيرها ؟ إننى أتصور الأمر هنا أيضا راجعا إلى أمن اللبس ، لأننا لو تصورنا لصلة « أى » أن يكون الخبر فيها من مادة اشتقاقية متعدية ، نحو « رأيت أيهم ضارب » لاحتملت « أى » (إذا كانت معربة مع حذف صدر الصله) أن تكون مفعولا مقدما لاسم الفاعل « ضارب » ، واحتمل فى الضمير المحذوف من صدر الصله أن يكون « أنا » ، فيكون مآلنا إلى تقدير جملة مابسه لا يدرى معها ما إذا كانت « أى » مفعولا للفعل « رأيت » أو لاسم الفاعل « ضارب » وحكم النحو هنا كحكم الفقه : «ما أسكر كثيره فقليله حرام» ، أى أنه إذا كان بعض صور التركيب مابسا امتنع كله ، وبيت « أى » لأمن اللبس وليس هذا وارداً على المثال رقم (ا) السابق « رأيت أيا قادم » أوحتى « رأيت أياضارب » لأن ثمة من الأسباب مايدعو إلى تقدير ضمير الغائب فقط فى صدر الصلة ، وذلك بسبب قطع أى عن الإضافة ، والتعويض عن الإضافة بالتنوين ، ثم مافى الاسم الظاهر « ضارب » من معنى الغيبة « لأنه فى قوة ضمير الغائب وأخيراً لأن الفعل أقوى فى طلب المفعول من اسم الفاعل . كل ذلك يرشح الموقع الذى بين « أى » و « ضارب » أن يحله ضمير الغيبة ، لا التلكم ولا الخطاب . وبذا يؤمن اللبس ولا تدعو الحاجه إلى البناء .

٤ — القاعدة العامة « رتبة الخبر التأخر عن المبتدأ » وقد عبر ابن مالك عن ذلك بقوله :

والأصل فى الأخبار أن تؤخرا . . .

ولكن هذه القاعدة العامة تخصصها قاعدة فرعيه تقول بجواز التقديم إذا لم يترتب على ذلك لبس أو مخالفه لأصول الصناعة وقد عبر ابن مالك عن ذلك بقوله :

. . . وجوروا التقديم إذ لاضررا

ومثلوا الإمكان ذلك بنحو « قائم زيد » من حيث إن « زيد » معرفه و « قائم » نكرة والمعرفة أولى من النكرة أن تكون هى المبتدأ وهكذا يتقدم الخبر وهذا التأويل أولى من تأويل المثال بأن « زيد » فاعل قائم وقد أغنى عن خبره ، لأن هذا تأويل ضعيف عبر ابن مالك عن ضعفه بقوله :

. . . وقد

يجور نحو فائز أولو الرشد

فقوله : « قد يجوز » دليل على ضعف التأويل وكذلك مثلوا له بنحو « قائم أبوه زيد » فلو جعلنا « قائم » مبتدأ للزم فى « زيد » أن

يكون بدلا من الضمير ، ولوكان كذلك لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، أما لفظا فواضح ، وأما رتبة فلأن البدل متأخر عن المبدل منه فى الرتبة لأنه تابع ولو أعدنا الضمير على متأخر لفظا ورتبه لنقضنا بدلك قاعدة أكبر خطرا لاتصالها بأمن اللبس من حيث ينبغى لمرجع الضمير أن يتقدم على الضمير ، ليجبر ما للضمير من عموم الدلالة على مطلق غائب أو حاضر وكذلك مثلوا بنحو « أبوه منطلق زيد » ، للسبب المتقدم نفسه ، ونحو « فى الدار زيد » و عندك زيد لأحقيه زيد « بالابتداء فى الحالتين : والضرر الذى يشير إليه ابن مالك بقوله «وجوزوا التقديم إذا لا ضررا » يوجب حفظ رتبة الخبر من المبتدأ ولا يخلو هذا الضرر من أن يكون واقعا على أمن اللبس أو على أصل من أصول صناعه النحو ، فمن ذلك .

(ا) خوف تساوى احتمالات الإعراب بلا مرجح نحو : أخى صديقى .

(ب) خوف ضياع معنى زائد على الإسناد كالتأكيد أو الحصر نحو لزيد قائم وإنما زيد قائم

(ح) خوف تساوى احتمالى نمط الجملة (أهى اسمية أم فعليه) نحوزيد قام

(د) خوف إهدار قاعدة الصدارة نحو من أنت ؟

فيعرب الأول فى كل ذلك مبتدأ والثانى خبراً لضمان أمن اللبس فى المثالين الأولين ، وللحفاظ على أصول الصناعة فى المثالين الأخيرين ولو انعكس الوضع لوقع ماعده ابن مالك من قبيل « الضرر » ، وما عبر عنه الشراح بقولهم ولو اشتبه الفاعل بالمفعول لزاد الخطر وعم الضرر . وقد جاء ذلك تعليقاً على قولهم « ضرب موسى عيسى وهو شبيه باختلاط المتبدأ و الخبر فى المثال الأول من الأمثلة المتقدمة .

لعل فيما قدمناه عاء لتوضيح المقصود بالقاعدة الأصلية والقاعدة الفرعية ، وعلاقة كل منهما بالأخرى .

* * *

يأتى بعد ذلك إيضاح المقصود بالقاعدة الموقعية ، ومعنى لفظ « الموقعية » أن هذه القاعدة ترتبط بـ « موقع » واحد لاتتعداه إلى غيره من المواقع ، وأن هذا الموقع قبل صدق القاعدة عليه ربما اتفق مع أصل عام من أصول الصناعة التى حردها النحاة ، وربما خصع لقاعدة أخرى أصلية (أى عامه) أو فرعية فلو استصحب الأصل أو طبقت القاعدة لخرج الاستعمال عن السنة المتبعة ، ومن هنا تأتى القاعدة الموقعية (فى هذا الموقع المذكور) لتفسر سبب العدول عن الأصل أو لتخرق القاعدة بقاعدة وإليك الأمثلة :

١ — الأصل فى كلمة « ميزان » هو « موزان » على صيغه اسم الآلة . ولكن هذا الأصل

لايمكن استصحابه لما فيه من ثقل مرجعه إلى أن الكسرة والواو ضدان لايتجاوران ومن هنا جاءت القاعدة لتفسر العدول عن الأصل أو لتصبطه ، فقالت : إذا وقعت (لا حظ لفظ « وقعت » وعلاقته الاشتقاقية بلفظ « موقعية ») الواو ساكنة بعد كسرة قلبت الواو ياء .

٢ــأصل كلمة « كساء »هو« كساو » بدليل قولك « كسوت ، » و« كسوة » وأصل كلمة «بناء» هو « بناى »بدليل قولك« بنيت»وكذلك « بنية » والعدول عن الأصل الذى هو « كساو » و «بناى » إلى الفرع المستعمل «كساء» «وبناء» تحكمه قاعدة موقعيه تقول . إذا وقعت (قارن لفظ« موقعية ») الواو أو الياء متطرفة إثر ألف زائدة قلبت همزة .

٣ ــ أصل الفعل « قال»هو« قول»، وقد حدث العدول عن هذا الأصل بقاعدة تقول إذا تحركت الواو أو الياء وانفتح ماقبلها قلبت ألفاً .

٤ ــ أصل كلمة«دنيا» هو « دنوا » وأصل « عليا» هو « علوا» ، بدليل«دنوت»«وعلوت» وقد جاء العدول عن الأصل فيهما بقاعدة تقول . إذا وقعت (!) الواو لاما لصيغة « فعلى » وصفا قلبت ياء .

٥ ــ أصل لفظ « إقامة » هو « إقوام» وقد حدث العدول عن هذا الأصل بحسب قاعدتين بينهما رتبة محفوظة فلابدلأولاهما أن تطبق قبل تطبيق الثانية تقول القاعدة الأولى .

(أ) تنقل حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله .

فإذا طبقنا هذه القاعدة وصلنا بتطبيقها إلى موقع تأباه أصول الصناعة النحوية والصرفية ، وهو موقع التقاء الساكنين وهذان الساكنان أولهما الواو التى سلبت حركتها بواسطة النقل إلى ما قبلها ، فلما سلبت حركتها سكنت ، وثانيهما الألف التى بعد الواو فى الأصل « إقوام » هنا تأتى قاعدة موقعية أخرى تقول :

(ب) إذا التقى ساكنان حذف أولهما .

عندئذ تصبح الكلمة « إقام » كما فى قوله تعالى : « وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة » ثم لنا أن نبقى على هذه الكلمة على حالها كما استعملها القرآن ، أو أن نضيف إليها تاء أخيرة للتعويض عن الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين .

هكذا يعدل عن الأصل بقواعد فرعية موقعية تلخص اتجاها استعماليا ذوقيا يسعى دائما إلى طلب الخفة ولكن القواعد الموقعية لم تقصرهمها على تفسير العدول عن الأصل فقط ، وإنما تحطت معارضة الأصول إلى معارضة القواعد إذا ترتب على تطبيق إحدى هذه القواعد مخالفة أصل من أصول الصناعه أو سنة من سنن الاستعمال وإليك الأمثلة :

١ ــ القاعدة الأصلية أن يكون لآخر الكلمه ما يستحقه من علامة إعراب

بحسب موقعه أو حركته بناء ، ولكن ولكن الكلمة إذا وقعت آخر الجملة المنطوقة الموقوف عليها وردت عليها قاعدة موقعية (أى ترتبط بموقع الوقف) وهى التى تعرف بقاعدة الوقف فلفظ الرجل من قولنا « جاء الرجل » يستحق علامة الرفع بحسب القاعدة العامة للإعراب ، ولكنه عند الوقف عليه يستحق السكون بقاعدة تكسر تلك القاعدة وكذلك « أمس » من قولك « جاء الرجل أمس » مبنى على الكسر بأصل وضعه ولكن يسكن عند الوقف .

٢ ــ القاعدة الأصلية أن يبنى الماضى عند عدم اتصال الضمائر به على الفتح فإذا وقع موقعا تتصل به فيه واو الجماعة طرأت قاعدة موقعية تبنيه على الضم ، وهذه القاعدة ترد على المضارع والأمر كذلك ، إذ تخرجهما عن مطابقتهما لقاعدة أصلية خاصة بكل منهما . وهكذا تقول ضربوا ، لم يضربوا اضربوا والأمر شبيه بذلك بالنسبة للياء فى تضربين ، واضربى وتعود القاعدة الموقعية فى مثل هذه الحالات إلى ظاهرة « المناسبة » أى جعل حركة لام الكلمة مناسبة للضمير المتصل .

٣ ــ القاعدة الأصلية أن بنى الأمر فى أبسط صوره على السكون فإذا وقع بعده لفظ يبدأ بالساكن (ومن ثم يستحق همزة الوصل إذا بدئ به الكلام) وردت عليه قاعدة موقعية تخرق قاعدة البناء على السكون وتجعل آخر الأمر مكسوراً لالتقاء الساكنين (إن كان الأمر صحيح الآخر) فتقول مثلا . « اقرأ الدرس » بكسر لام الفعل . أما اذا كان آخره معتلا وإن القاعدة الأصلية تبنيه على حذف حرف العلة وتلزم عين الفعل حركة مناسبة تدل على نوع حرف العلة المحذوف نحو ألق العصا ، وارعَ الأخوة وارجُ الله . ومعنى هذا أن حذف حرف العلة قاعدة أصلية وأن نوع الحركة على عين الفعل قاعدة موقعية .

٤ ــ القاعدة الأصلية أن يدل « فعل » وما كان من قبيله أى افتعل واستفعل إلخ) على الزمن الماضى ولكن هذا الفعل إذا وقع بعد الشرط وردت عليه قاعدة موقعية يدل بحسبها على الاستقبال . ويدل المضارع بحسب القاعدة الأصلية على الحال أو الاستقبال وإذا وقع بعد « لم » دل على نفى الوقوع فى الماضى ، وإذا وقع بعد « لن » دل على نفى الوقوع فى المستقبل ، وإذا وقع بعد « أن » لم يدل وقوع أو عدمه وإنما يتفرغ للدلالة على مطلق الحدث الذى هو معنى المصدر الصريح .

وليس يارم فى كل قاعدة موقعية أن تفسر عدولا عن أصل أو تخرق قاعدة أصلية أو فرعية فلقد يحدث أحيانا أن يتنوع مظهر العنصر اللغوى (أى المبنى) بحسب موقعه دون أن يكون أحد أنواع

السلوك أصلا ويكون غيره فرعا ، وإليك الأمثلة :

١ — إذا وقع لفظ الجلالة بعد فتح أوضم جاءت لامه مفخمة ، أما إذا وقع بعد كسرة أو بعد الياء وإن هذه اللام ترقق تقول وايم الله ، والله ، لكن بالله ، عبدى الله . وليس يدعى لأى من التفخيم والترقيق أنه أصل وأن الآخر فرع له .

٢ — إذا وقع ضمير الغيبة المتصل بعد بعد فتح أو ضم ضممت هاؤه ، وإذا وقع بعدالكسرة أو الياء كسرت هاؤه ، فتقول لهم كتابهم وله كتابه ، ولهما كتابهما ، ولكن أشار إليه فى كتابه ، وإليهما فى كتابهما ، وإليهم فى كتابهم وليس يدعى لأى من حركتى الهاء أنها أصل وأن الثانية فرع لها

٣ — إذا وقع ضمير المفرد الغائب المتصل بين حركتين أشبعت حركته سواء أكان مضموما أم مكسوراً أما إذا سبقه أو لحقه سكون فإن الإشباع يمتنع هذا فى الكلام المرسل ، أما فى الشعر فإن هذه الظاهرة تخضع للوزن تقول فى الكلام : ضربه بالعصا (بالإشباع) بعد أن ضاق به ذرعا (بالإشباع) ، ولكن . لم يضربه (دون إشباع) وإن سخر به اليوم (دون إشباع أيضا) وليس أحد الأمرين أصلا ولا الآخر فرعا .

وهكذا نرى القاعدةالموقعيه هنا بموقعها الذى أعدت له فهى ليست أصلية لعدم عمومها ، وليست فرعية لعدم اتصالها بأمن اللبس ولا بمراعاة أصول الصناعة ، بل إنها على العكس من ذلك : إما تفسير للعدول عن هذه الأصول وإما كسر القاعدة أصلية أو فرعية ولكنها فى كل الأحوال انتصار للذوق الاستعمالى على الاستصحاب والاطراد ، وما يصاحبهما من قيود على طلب الخفة .

* * *

عرضنا حتى الآن لثلاث درجات من القواعد هى : القاعدة الأصلية ، والقاعدة الفرعيه ، والقاعدة الموقعيه ، واضح أن أعلاها درجه هى الأصليه وأدناها الموقعيه ويرتبط العلو والتوسط والدنو هنا باتساع مجال تطبيق القاعده وعدمه فتعريف المبتدأ مثلا هو أساس التركيب العربى للجملة الاسميه ، وأما تنكيره فاستثناء مشروط بفيد الإفادة ، وهو أمر يتحقق بأمن اللبس والمحافظه على أصول الصناعه فإذا تحقق شرط الإفادة أمكن الابتداء بالنكرة مهما كان الموقع وأما تفخيم لفظ الجلالة فقاعدته ترتبط بموقع خاص تأتى فيه اللام بعد فتح أو ضم ، والقاعدة المذكورة لا تتعدى هذا الموقع أبدا ، وإذا كانت الإفادةهى المبرر للقاعدة الفرعيه فإن مبرر القاعدة الموقعية فى جملة الحالات هو طلب الخفة .

عند هذه النقطة نصل إلى درجة من الصواب تأباها القاعدة وترتضيها السنة

المتبعة أى أن معيار الصواب هنا ليس نحويا وإنما هو عرفى وهذا الصواب العرفى غير النحوى يمثل عدولا عن أصل الوضع أو أصل القاعدة ، ومن هنا يحلو لى أن أسميه « الاستعمال العدولى » ومع أن الاستعمال العدولى يسعى أن يعد خطأ بمعايير القواعد النحويه . لم نجد أحداً من النحاة قدمائهم ومحدثيهم يصمه بوصمة الخطأ ، ورغما كان ذلك لشيوعه فى كلام أصحاب السليقة بل لانتشاره فى أسلوب القرآن والحديث ورغما قال قائل : ما بالك تفرد الاستعمال العدولى بعلاج خاص مادام فى جوهره عدولا عن الأصل (أصل الوضع أو أصل القاعدة) . أليست القاعدة الموقعية عدولا عن الأصل كذلك ؟ ولماذا أفردت كل منهما بعلاج خاص ؟ الجواب أن الفرق بينهما من وجهين

(أ) القاعدة تطرد وهذا الاستعمال اختيار أسلوبى لك أن تأخذه أو تدعه .

(ب) القاعدة مرهونة بموقع خاص بخلاف الاستعمال العدولى .

يخيل إلى أننى أطلت الكلام فى تنظير الاستعمال العدولى قبل أن أقول ما هو ، فليس يعنى عن شرحه والاستشهاد له أن نوضح الفرق بينه وبين القاعدة الموقعية .[٢٠]

ولهذا يحسن أن أبدأ فى سرد الظواهر العدولية واحدة بعد الأخرى قدر ما يسمح الحيز المخصص لما فى هذا البحث .

إن الدخول المناسب إلى مسرح الاستعمال العدولى إنما هو من مدخل القرائن النحوية اللفظية ويمكن باختصار أن نسوق بيانا تخطيطيا لهذه القرائن وأنواع العدول التى تعرض لكل منها على النحو التالى

طرق العدول عن القرائن

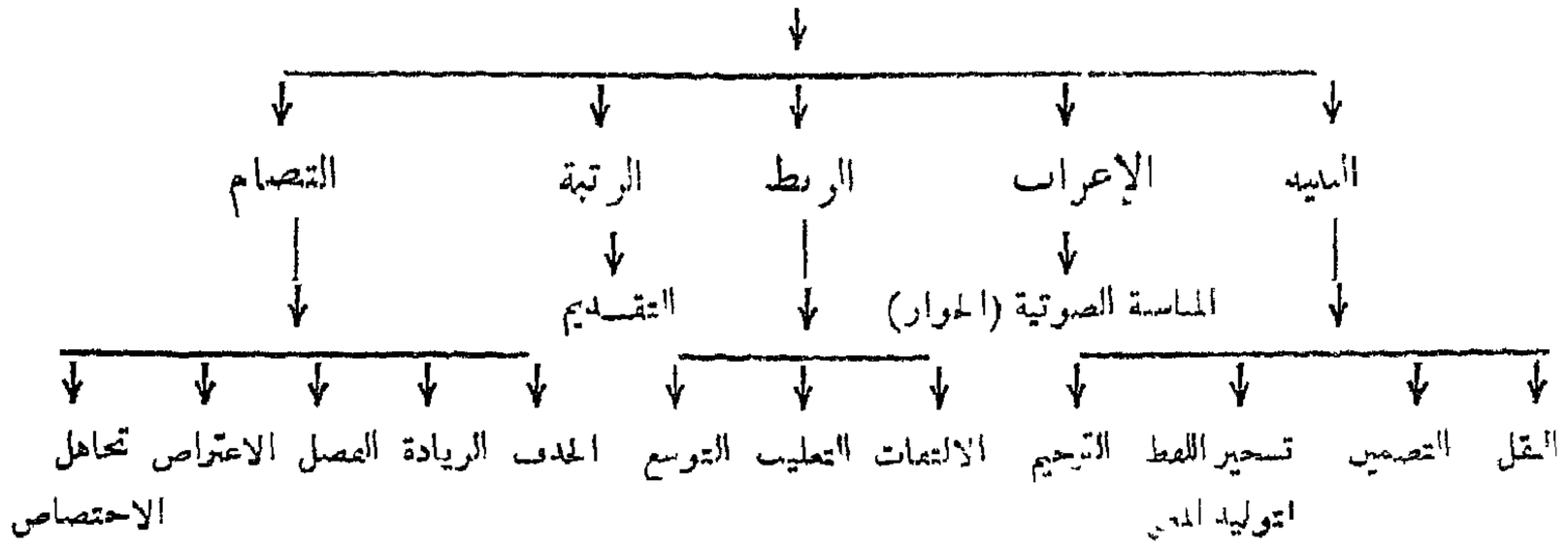

وسنتناول كلا من ذلك على حدة .

١ -- المبنية

لبنية الكلمة أو نمط الجملة صور متعدده للخروج بها من أصل استعمالها وقد اعترف بهذه الصور وإن اختلفت وجهة نظرهم إليها وصياغة المصطلحات لها ولعل أولى هذه الصور بالذكر ما يلى

(ا) النقل

اعترف العلماء بالنقل وسموه بهذا الاسم فى باب العلم والتمييز ، فالعلم قد يكون منقولا عن الفعليه كيزيد ، أو الوصفية كحالد ، أو المصدرية كفضل . أو عن الدلالة على مسمى آخر كبدر ، أو عن تركيب إسنادى كجاد الحق . والتمييز قد يكون منقولا عن الفاعل نحو اشتعل الرأس شيبا وحسنت مستقرآ ومقاما . وقد يكون منقولا عن المفعول نحو ألمت شعوره حماسا وكذلك اعترف البلاغيون فى تعريفهم للمجاز أنه نقل الكلمه من معناها الأصلى إلى معنى آخر ينسب إليها بعلاقة وقرينة

ولكن ظاهره النقل سميت بأسماء أخرى فى أماكن أخرى غير باب العلم والتمييز والمجاز إذ إنها سميت « النيابة » فى باب المفعول المطلق .

وقد ينوب عنه ما عليه دل

كجد كل الجد وافرح الجذل

وسميت النيابة أيضا فى باب النائب عن الفاعل . وكذلك فى القول بأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض . أى ينقل بعضها إلى استعمال بعض

أما نقل الأسماء إلى استعمال الظروف فقد أطلقوا عليه اسم « التصرف » فانظرف المتصرف « ما يرى ظرفا وغير ظرف » أو بعبارة أخرى . ما ليس ظرفا بحسب الأصل وإنما نقل إلى الظرفيه واستعمل استعمال الظروف

ولقد سميت ظاهرة النقل « إغناء » فى مواضع أخرى . فلقد يقع الوصف مبتدأ فيغنى فاعله عن الخبر نحو أقائم زيد ، وقد يغنى الحال عن الخبر فى نحو أكثر ما يعجبنى زيد خطيبا . ومثل ذلك إغناء أن وما دخلت عليه عن مفعولى ظن وسدادها مسدهما . ومنه فى باب النداء ما رآه الفراء من أن « يا » ضمنت معنى « أدعو » فعملت عملها وسدت مسدها أى أعنت عنها وفى كل هذه الحالات عدل بالكلمة عن أصلها ونقلت إلى استعمال آخر

وقد ينقل نمط الجملة الخبريه إلى الدعاء نحو « بارك الله فيك » ، أو إلى التنزيه نحو « تبارك الله » وقد ينقل النفى إلى الدعاء نحو « لا فض فوك » ، وإلى الإنكار نحو « ما هذا ! » ، وإلى التقرير نحو « ألست بربكم » . وفى كل هذه الحالات ومثلها ينقل النمط التركيبى من معناه الأصلى (وهو الخبر فى الحاله الأولى والنفى فى الثانية) إلى معانى أخرى طلبيه أو إنشائيه لم تكن له بحسب الأصل .

(ب) التضمين

وإذا كان النقل عدولا عن أصل المعنى الوظيفى فإن التضمين عدول عن المعنى

الأسلوبى . فقد يجد المتكلم فائدة أسلوبية « ما » كالتأكيد أو الابتكار أو التلخيص والاختصار أو نحو ذلك فى إحلال كلمة محل أخرى ، وإعطائها معناها ، بحيث تغنى عنها دون أن يشعر السامع بأن شيئاً غريبا قد حدث ، انظر إلى قوله تعالى : « فأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى » (فصلت ١٧) وستترى أن الفعل « استحبوا » لا يحمل فى معناه المفرد معنى التفضيل ، ولكن وجود حرف الجر « على» نقله بالتضمين إلى هذا المعنى ، ففهم منه معنى « فضلوا » . ثم انظر إلى قوله تعالى . « وقال الرسول يارب إن قومى اتخذوا هذا القرآن مهجوراً » (الفرقان ٣٠) ، والمعروف أن « اتخذ » إذ تنصب مفعولين يعبر الثانى منهما عن معنى الانتفاع ، إذ تقول · اتخذت فلانا صديقاً ، أى إنتفعت بصداقته ، وإتخذت فلانا خادماً أى انتفعت بخدمته ، وليس هذا المعنى مناسبا لكلمة « مهجوراً » ، مما يفهم منه أن « اتخذوا » قد ضمن معنى مطلق التحويل الذى يعبر عنه بالفعل « جعلوا » أو « صيروا » . وانظر إلى قوله : « ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائما » (آل عمران ٧٥) وستعلم أن الفعل « ما دام » من أخوات «كان » وأنه وهو ناقص لا يصلح للوقوع بعد أداة الاستثناء « إلا » وإذا لم يصلح ذلك فلا بد أن تكون « دام » غير ناقصة وأن تكون « ما » فقدت معنى المصدرية واحتفظت بمعنى الظرفية تم ضمنت معنى « إذا»، فيكون التقدير : « إلا إذا دمت قائما عليه » على أن « قائما » حال وأن « دمت » بمعنى « استمررت وثبت » . وانظر إلى قوله تعالى : « فتبسم ضاحكا من قولها » (النمل ١٩) تجد أن ضحك من كذا يفيد معنى السخرية (أى سخر من كذا)، ولم يكن سليمان يضحكه ساخرا من النملة وإنما كان متعجبا من قولها . وبهذا يكون « ضاحكا » قد ضمن معنى « متعجبا » .

ويحدث حينا أن يضمن تركيب كامل معنى تركيب كامل (ليس من وجهة النظر الوظيفية كما ذكرنا فى الكلام عن الخبر والنفى وإنما من وجهة النظر الأسلوبية) من ذلك قوله تعالى :« يأيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون » (آل عمران ١٠٢) . فلو أخذنا تركيب حمله النهى . « لا تموتن » على علاته لكان المعنى نهيا عن الموت إلا على الإسلام ولكن الإنسان لا ينهى عن أمر لا حيلة له فيه ، فالله الذى قضى الموت لم يجعل للإنسان فيه خياراً وإذا انتفت الخيرة لم يعد للنهى معنى .

ألقاه فى اليم مكتوفا وقال له
إياك إياك أن تبتل بالماء

وإذاً لا بد أن يكون النهى ذا معنى آخر . والمعنى المطلوب : « لا تفرطوا فى الإسلام

حتى تموتوا » ، وهذا التضمين شبيه بما يقول به تشومسكي من مفهوم « البنية العميقة » DEEP STRUCTUTE

(ج) تسخير اللفظ لتوليد المعنى :

وهذه أيضاً صورة من صور العدول عن أصل استعمال بنية اللفظ إلى مسالك أسلوبية تصبح البنية معها صالحة للإيحاء بمعنى لم يكن لها من قبل . وهذه الحيلة الأسلوبية كانت وما تزال مسرحا من مسارح تفوق البلغاء . ويأتى هذا التسخير بواسطة أمور منها جرس اللفظ ، أو علاقاته الذهنية أو العاطفية ، أو انعكاسات استعماله عليه ، أو علاقاته الفنية الخ . فأما الجرس فقد رصد البلاغيون مبدأ حكايه الصوت للمعنى أخذا عن المصطلح اليونانى onomatopoea

كما قسم النقاد الكلمات إلى شعريه وغير شعرية ، وتكلم فقهاء اللغه عن الكلمات الفصيحة والحوشية . ودعا الشعراء الرمزيون المحدثون إلى الاعتماد على إيحاءات الجرس على حساب المعانى المعجمية للكلمات .

وأما تسخير اللفظ فى إثارة معان عقليه فأشهر ما يدل اللفظ عليه من ذلك لازم المعنى كما يتضح فى الكناية والتورية والمجاز المرسل فى الكناية والتورية معنى قريب بحسب الأصل وآخر بعيد بحسب اللزوم العقلى أما فى المجاز المرسل فلازم المعنى قد يكون غاية (السبب والمسبب) أو كمية (الكل والبعض) أو مكانا (الحاليه والمحلية) أو زمانا (ماكان وما يكون) . ومن المعانى العقلية المعنى التضمنى ، وهى وإن دنا كثيراً من فكرة الكمنه لا يعد منها لأنه أوسع تطبيقاً إذ يشمل أحيانا ما يسمى حذف المضاف فى نحو « حرمت عليكم أمهاتكم » أى قرب خاص منهن .

ويمكن أن نعد من تسخير اللفظ لنقل شحنة انفعالية من المعنى لم تكن له بأصل الوضع أن نورد اللفظ فى المقام المناسب وفى مجرى السياق الملائم . فكلمة الشرف بحكم معناها الأصلى لا تثير انفعالا وإنما تثير فكرة التضاد مع الضعة . ولكن المتنبى حين ساط الأذى على الشرف فى قوله :

لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى
حتى يراق على جوانبه الدم

وجعل الدم عقابا على النيل من الشرف جعل البيت الشعرى يحمل حملا عاطفيا عظيما . وكلمه « مثل » بمعنى « شبيه » من الأسماء المبهمة التى لا يسب إليها معنى معين إلا بعد الإضافة ، وما كان لها أن تثير عاطفه أو تبعث انفعالا . ولكن أبا فراس حين قال :

نعم أنا مشتاق وعندى لوعة
ولكن مثلى لا يذاع له سر

وضع الكلمة موضعاً جعلها تحمل من الاستعلاء ما لا قبل لها به فى سياق عادى ذلك أنه جعل « مثل » فى موقع ضمير المتكلم (أى ولكنى) ولولا ما ذكرناه من ضرورة إضافتها ما جاءت معها ياء المتكلم ، وتعبير آنى هراس هذا محاكاه للعبارة القرآنية . « ليس كمثله شىء » ثم انظر إلى ما نقلته كلمة الأم فى الحديث الشريف بواسطة تكرارها ، إذ جاء رجل الى النبى صلى الله عليه وسلم . فقال من أحق الناس بحسن صحابتى ؟ قال أمك ! قال ثم من ؟ قال ثم من ؟ قال : أمك ! قال ثم من ؟ قال أمك ! قال : ثم من ؟ قال : أبوك ومثله التوكيد اللفظى فى قول الشاعر

آحالك أحالك إن من لا أخاله

كساع إلى الهيجا بغير سلاح

أما انعكاس استعمال اللفظ عليه فسطيع أن نضرب له مثلا عابرا . « انا عربى » ظلت هذه العبارة خلال التاريخ ، وستظل إن شاء الله تثير فى نفس العربى الاعتزار بها لما وراءها من تاريخ رائع وتراث غنى ، ولكن هذه الكلمة فيما بين سنتى ١٩٦٧ و١٩٧٣ فقدت الإيحاء بهذا الاعتزار وكان بعض العرب يترددون فيها إذا سئلوا عن هويتهم خارج بلادهم فلما وقعت حرب العاشر من رمضان أصاب العرب ما أصاب نبى أنف الناقة الذين خجلوا من لقبهم بين القبائل حتى قال فيهم الشاعر

قوم هم الأنف والأذناب غيرهمو

ومن يسوى بأنف الناقة الذنبا

وقد ينعكس على اللفظ دلالته مدلوله أو وحشه أو قذارته فيصبح محظورا الذكر Taboo كالكلمات التى تدل على الجنس أو قضاء الحاجات الطبيعية ونحوها لاحظ قوله تعالى « فلما تغشاها » . « أولامستم النساء » . « فأتوا حرثكم أنى شئتم » « أو جاء أحد منكم من الغائط » ففى كل ذلك أزورار عن كلمات أخرى تدل مباشرة على هذه المعانى

وأما العلاقات المعنية التى تعين على استعمال بنية اللفظ لتوليد المعنى الجديد فأشهرها علاقة المشابهة التى ينشأ عنها المجاز اللغوى بأنواعه ولابد أن نشير إلى أن التعبير عن هذه العلاقة مرجعه إلى اختيار المتكلم لا إلى نظام اللغة لأن أوجه الشبه قد تتعدد للشئ الواحد إزاء غيره من الأشياء التى تشبهه وكل متكلم يختار من هذه الأوجه ما يروق له ومن الأشياء المتشابهة لموضوعه ما يروق له أيضاً

وحسننا أن نضرب لذلك مثلا قوله تعالى : « والصبح إذا تنفس » ، فهذه الآية اختارت من كل خصائص وقت الصبح نسيمه الرطب الذي يصادف راحة في النفس تبعث فيها النشاط والخفة ولأن النشاط والخفة حياة آثرت الآية أن تنسب الحياة نسبة فنية إلى الصبح فجعلته يتنفس وهكذا أصبح تسخير لفظ « التنفس » لتوليد معنى جديد عليه هامه وسيلتها العلاقات الصيغية للكلمة

وهناك علاقات فنية أخرى غير المشابهة نلحظها في استعمال الصيغة اللغوية لتوليد آثار دوقية معينة لدى السامع أو القارئ بواسطة ما يفهم عند استعمال الفنيه من تعميم ، أو إبهام ، أو تأكيد ، أو مفهوم مخالفة بعينه..إلخ .وأشهر وسائل ذلك التجريد من أداة التعريف ، أو إلحاقها بالاسم ، وإلحاقها بالوصف ، أو استعمال الموصولات الحرفية المختلفة ، أو الضمير ، أو الموصول الاسمي وغير ذلك ، والمعروف أن للمتكلم مندوحة عن استعمال أي صوره من صور الفنية المذكورة ، فاختيار واحدة منها يقع في نطاق الأسلوب لا القاعدة .

فمن الوسائل لتوليد المعنى الفني من النمط تجريد اللفظ من أداة التعريف ليئول إلى التنكير المؤدي إلى التعميم حينا وإلى الإبهام حينا آخر . انظر مثلا إلى قوله تعالى : « وجوه يومئذ مسفرة » (عبس ٣٨) وفي هذا عدول عن عبارة « وجوه المتقين » وقوله جل شأنه . « من قبل أن نطمس وجوها فنردها على أدبارها » (النساء ٤٧) عدولا عن « وجوهكم » ، وقوله سبحانه . « علمت نفس ما أحضرت » (الانفطار ٥) عدولا عن « كل نفس » ، وقوله ، تبارك اسمه « ولا تتخذوا أيمانكم دخلا بينكم فتزل قدم بعد ثبوتها » (النحل ٩٤) عدولا عن « قدمكم » أو أقدامكم » ، وأما قوله تعالى : « وتعيها أذن واعية » (الحاقة ١٢) فهي شبيهة بقوله : « علمت نفس ما أحضرت » التي سبق إيرادها لأن كلتيهما للتعميم والمعنى المعدول عنه وتعيها كل أذن واعية . وفي قوله تعالى . « أم على قلوب أقفالها » (محمد ٢٤) المقصود المعدول عنه « قلوبهم » وقد يعمل التنكير حينا على إفساح المجال لخيال السامع أن يسبح في عباب الوهم الفني ، فيضيف إلى الصوره الفنيه الأدبيه تهاويل من عنده ، ربما لم ترد على خاطر صاحب النص . نلمح ذلك في قول الشاعر .

ضربا كمو - ى تفرق جمعكم
وطارت ألف منكموا وحماحم

وعادت على البيت الحرام عوابس وحقاك أنت المنى والطلب
وأنت على خوف عليك التمائم وأنت المراد وأنت الأرب

وإنى لأغضى عن أمور كثيرة أى الذى لا منى غيره ولا طاب سواه
سترقى بها يوما إليك السلالم ولا مراد من دونه ولا أرب إلا هو .

وقوله ·

ويوم كيوم البعث ما فيه حاكم

وقوله ولا عاصم إلا قنا ودروع

وإنى فى الحرب العوان موكل
بإقدام نفس لا أريد بقاءها

وربما تحقق توليد معنى الشمول بواسطة المقترن بأداة التعريف إذا أفادت الأداة استغراق الجنس . عندئذ يصبح المقترن بالأداة صالحا لأن يضاف إليه لفظ « كل » كقول الشاعر :

وكم من فارس لا تزدريه
إذا شخصت لموقفه العيون

أى « كل العيون » أو « العيون كلها » ، وقوله :

أنا ابن التارك البكرى بشر
عليه الطير ترقبه وقوعا

أى « كل الطير » أو « الطير كلها » وقد يوصل بالتعريف إلى معنى يشبه القصر البلاغى ، كما فى قول الشاعر :

وقد يوصل بالموصول (اسميا كان أم حرفيا) إلى معنى الشرط . وآية ذلك ما نعرفه فى النحو من باب الإخبار بالذى والألف واللام ، وما يتحتم فى الخبر عندئذ من الاقتران بالفاء فى المواضع ذاتها التى يقترن جواب الشرط فيها بالفاء .

ومن ذلك قوله تعالى : «والذين كفروا فتعسا لهم » (محمد ٨) وقوله : « والزانية والزانى فاجلدوا » (النور ٢) وفى هذا دليل على أن الجملة الاسمية هنا تشربت معنى الشرط ، أى أن المعنى (من كفروا فتعسا لهم) ، وكذلك (من زنت ومن زنى فاجلدوا) وكذا يؤدى الموصول إلى التعميم أو التعظيم أو التحقير . فمن قصد التعميم بالموصول :

تعر فلا شىء على الأرض باقيا
ولا ورر مما قضى الله واقيا

أى من أى قضاء قضاه الله ومن التعظيم

الضاربون الكبش يبرق بيضه
ضربا يطيح له بنان المفصل

من التحقير قوله تعالى : « والذى قال لوالديه أف لكما » (الأحقاف ١٧) .

ومن استعمال النية استعمالا عدوليا « الترخيم » فى باب النداء ، وهو فى معناه الأعم من قبيل الحذف سواء على لغه من من ينتظر أم على لغة لا ينتظر . وقد عنى النحاة شرح هذه الظاهرة مما يعرض للمعنى أكثر عن عنايهم مما يعرض للمعنى . والذى يبدو لى أن الغاية من الترخيم هى التمايح أو التدليل فهو شبيه باختصارنا نطق أسماء أبنائنا فى الوقت الحاضر وهذا هو المعنى المولد .

٢ – الإعراب :

يتمثل العدول الأسلوبى الفنى عن الإعراب فى صورة مناسبة صوتية بين الكلمتين المتجاورتين ، تستحق كل منهما إعرابا يختلف عن إعراب الأخرى ولكن صاحب النص يجعل حركة آخرهما واحدة ، إذ يحتفل بالجرس أكثر من احتفاله بالقاعده والنحاة يسمون ذلك « إعراب الجوار » إلا إذا تمكنوا من تأويله إلى قياس آخر متكلف فى أغلب الأحيان . قالت العرب : « جحر ضب خرب » بجر « خرب » فنسب النحاة ذلك إلى إعراب الجوار ، وقال ابن جنى إن هذا من قبيل النعت السببى الذى حذف منه فاعل الصفه المشبهة « خرب » وقدره « جحر ضب خرب جحره » ، فأفرغ الشاهد من مضمونه النحوى بل ربما أفرغه أيضاً من مضمونه الدلالى أيضاً لكن ماذا عسى أن تبلغ رغبة ابن جنى فى التأويل فى قراءة « عاليهم ثياب سندس خضر » (الدهر ٢١) بجر « خضر » لجوارها للسندس . وكيف يؤول قول امرىء القيس :

كأن ثبيراً فى عرانين وبله
كبير أناس فى بجاد مزمل

بجر « مزمل » بسبب مجاورة البجاد . لكن هذه المناسبة لا تأتى مع الجر فى جميع الحالات بل قد تتعدى ذلك إلى النصب أيضاً بدليل : « إن هذان لساحران » (طه ٦٢) ، وقول الشاعر :

إن أباها وأبا أباهـــا
قد بلغا فى المجد غايتاها

ولعل تجاور القوافى هو الذى جعل المرزدق يفضل جرس القافية على اطراد القاعدة فى قوله :

وعض زمان يابن مروان لم يدع
من المال إلا – مسحتا أو مجلف

كل أولئك يعود إلى أصل واحد هو المناسبة الصوتيه التى تعد إجراء عدوليا فنيا عن قرينة الإعراب .

* * *

٣ ــ الربط .

الربط نوعان . ربط بالمطابقة ، وربط بالإحاله ولكل من النوعين طرق للعدول

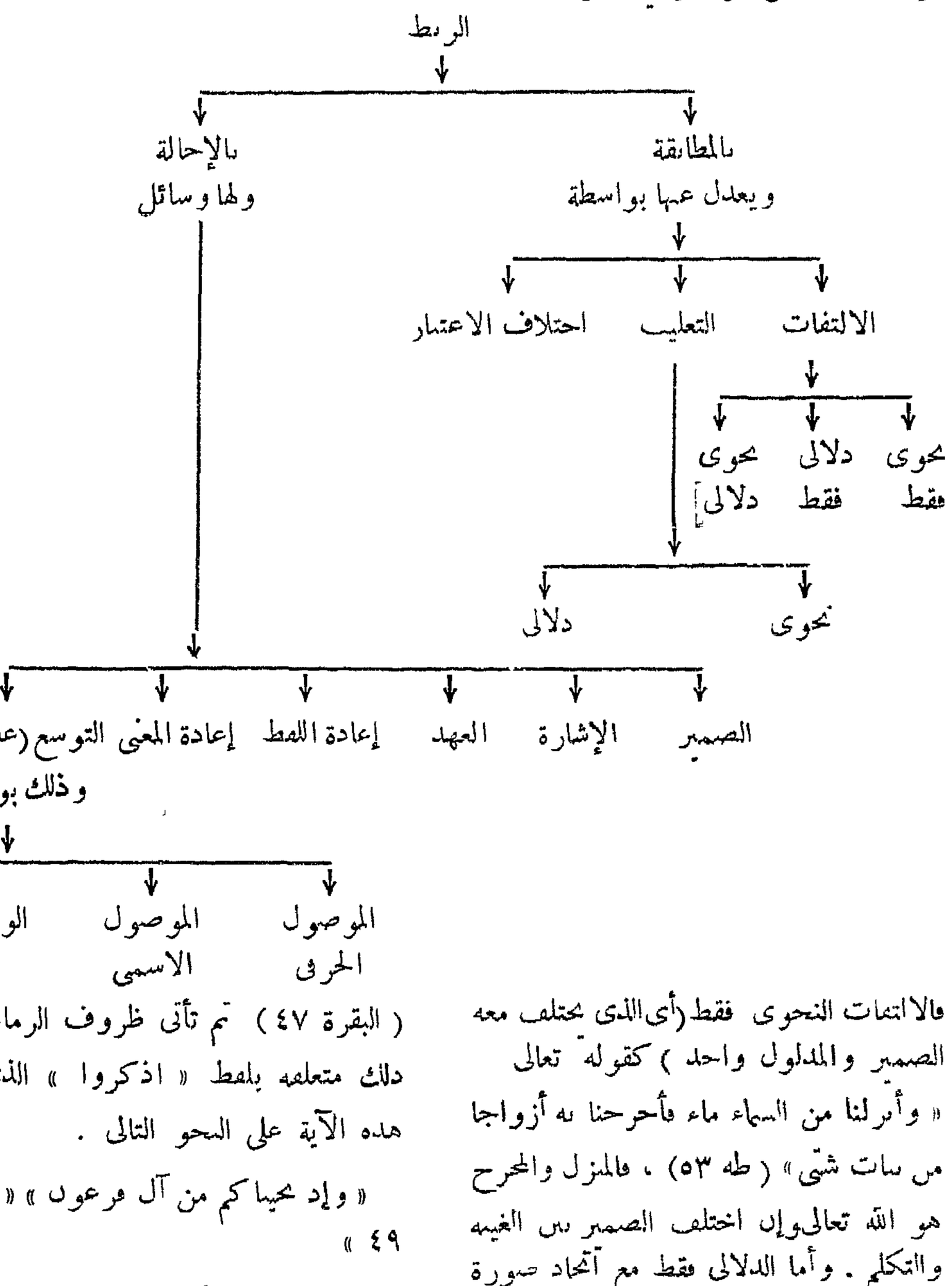

فالالتفات النحوى فقط (أى الذى يختلف معه الضمير والمدلول واحد) كقوله تعالى « وأنزلنا من السماء ماء فأخرجنا به أزواجا من نبات شتى » (طه ٥٣) ، فالمنزل والمخرج هو الله تعالى وإن اختلف الضمير بين الغيبة والتكلم . وأما الدلالى فقط مع اتحاد صورة الضمير ، فذلك كقوله تعالى يخاطب بنى إسرائيل : « يا بنى إسرائيل اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم على العالمين »

(البقرة ٤٧) ثم تأتى ظروف الزمان بعد ذلك متعلقه بلفظ « اذكروا » الذى فى هذه الآية على النحو التالى .

« وإذ نجيناكم من آل فرعون » « البقرة ٤٩ »

« وإذ فرقنا بكم البحر » (٥٠) .

« وإذ واعدنا موسى » (٥١)

« وإذ آتينا موسى الكتاب » (٥٣)

« وإذ قال موسى لقومه » (٥٤)
« وإذ قلتم يا موسى » (٥٥)
« وإذ قلنا ادخلوا » (٥٨)
« وإذ استسقى موسى » (٦٠)
« وإذ قلتم يا موسى لن نصبر » (٦١)
« وإذ أخذنا ميثاقكم » (٦٣)
« وإذ قال موسى لقومه » (٦٧)

ثم يلتمس النص دلاليا لا نحويا (بسبب اتحاد صوره الضمير) فيقول للنبي والمؤمنين « أفتطمعون أن يؤمنوا لكم » (البقره ٧٥) وأما الالتفات الذى يتحقق له الجانبان النحوى والدلالى، فنحو قوله تعالى « فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التى وقودها الناس والحجاره أعدت للكافرين وبشر الذين آمنوا ») البقره ٢٤ — ٢٥ فالضمير فى « تفعلوا » الناس الذين ناداهم فى الآية (٢١) ، والضمير فى « بشر » للنبي صلى الله عليه وسلم ، فاختلف الضمير والمدلول معا

والتغاير أيضاً قد يكون نحويا وقد يكون دلاليا وقد اجتمعا فى قوله تعالى « وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا ، إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما » ، « الإسراء ٢٣ » فالتغاير دلالى فى لفظ (الوالدين) لأن الأب لا يلد كما تلد الأم . وهو نحوى فى « أحدهما أو كلاهما » لأن الذى يناسب الاثنين هو إحداهما أو كلتاهما . ولكن الآية غلبت المذكر على المؤنث وقد غلبت فى أولها المؤنث على المذكر

وأما اختلاف الاعتبار فيتضح فى قول النحاة واللغويين « قالت العرب » ، أو « العرب تقول » ، ثم قولهم فى مكان آخر « قال العرب » أو « العرب يقولون » . فاختلف اعتبار العرب بين الجماعة والجمع" ذلك ما يعرض للمطابقه من عدول فى أسلوبى عن الأصل . ويأتى بعد ذلك ما يعرض للربط بالإحالة . أى بالإشاره إلى مذكور حقه أن يسبق ما يحيل إليه

ولا شك أن الأصل فى الإحالة أن تكون بتكرار ، اللفظ ، وكل ما عدا ذلك إنما هو كناية عنه أو بديل منه وتكون الكناية ضميرا أو إشارة أو أداه تعريف للعهد أو إعادة للمعنى بلفظ آخر الخ ومع أن هذه الكنايات قد أشار إليها النحاة يحسن أن نشير إلى كل منها إشارة مجملة مع شاهد نسوقه لها او شاهدين ، لنصل من بعد ذلك إلى موضوع كلامنا وهو مظهر العدول عن الربط بالإحاله وهو الذى أطلقنا عليه « التوسع » بأقسامه المختلفة

قلنا إنه يستغنى بالضمير عن إعادة اللفظ ولكن الإضمار تحف به الشروط التى إذا لم تتحقق فلا بد من العودة إلى الإظهار الذى هو الأصل . إنهما شرطان أولهما مطابقة اللفظ ، وثانيهما مطابقة المدلول .

وإذا تخلف أحدهما لم يصح الإضمار . فقد يتحد اللفظ ويختلف المقصود ، نحو قوله تعالى: « قل اللهم مالك الملك تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء » (آل عمران ٢٦) فالملك الأول ملكوت الله والملك الثانى آتاه الله لمن شاء وأما الملك الثالث فقد نزعه من شخص آخر غير الذى رضى عنه فآتاه ملكا . وهذه الملاحظة صادقة أيضاً على تكرار لفظ « من تشاء » إذ المدلول مختلف فى الحالة الأولى عنه فى الثانية . وهكذا لا يتأتى الإضمار وقد يتحد القصد ويختلف اللفظ لغرض بيانى ، وإذا لا يمكن الإضمار . وهذه قضية ستجرى مناقشتها بعد قليل عند الكلام عن التوسع . أما إذا اختلف اللفظ والقصد كلاهما ، فواضح أنه لا يدعو داع إلى الإضمار ويصبح الإضمار أمراً يأباه المعنى .

وقد يستغنى بالإشارة عن إعادة اللفظ كما فى قوله: « ولباس التقوى ذلك خير (الأعراف ٢٦) (واللباس هنا مصدر لابس يلابس) ، وقد يستغنى عن إعادته باستبدال (ال) بالإضافة نحو « وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هى المأوى » (النازعات ٤٠) أى مأواه وأما الربط باعادة المعنى دون اللفظ فيشهد له قوله تعالى . « دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام (يونس ١٠) .

يصل الآن إلى التوسع ، وهو شائع فى الأسلوب القرآنى ، قليل فى غيره . من ذلك الربط بأل الموصولة (وهى غير أل العهدية التى سبق ذكرها) [٣]، ودلك كما فى قوله تعالى . « قد نعلم إنه ليحزنك الذى يقولون ، فانهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون » (الأنعام ٣٣) أى ولكنهم ، وكذلك. « وقال الذين كفروا لرسلهم لنخرجنكم من أرضنا أو لتعودن فى ملتنا فأوحى إليهم ربهم لنهلكن الظالمين » (إبراهيم ١٣) ، ومثله « يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين » (الفرقان ٢٢) وكذلك « وأمطرنا عليهم مطراً فساء مطر المنذرين » (الشعراء ١٧٣) أى مطرهم .

ومن ذلك أيضا الربط بالموصول الاسمى وهو من وما والذى الخ ، فمن ذلك قوله « قال إن فيها لوطا قالوا نحن أعلم بمن فيها » (العنكبوت ٣٢) أى به ، وكذلك « إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا » (الكهف ٣٠) أى أجرهم . ومثله . « ومن يشاقق الرسول من بعد ماتبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى » (النساء ١١٥) أى نوله شقاقه وكذلك · «وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما

كانوا يصنعون » (النحل ١١٢) أى بكفرهم وهذه الأخيرة تحتمل المصدرية أيضاً .

ومن الربط بالموصول الاسمى « ولو نزلنا عليك كتابا فى قرطاس فلمسوه بأيديهم لقال الذين كفروا إن هذا إلا سحر مبين » (الأنعام ٧) أى لقالوا ، وكذلك . « ويوم يحشرهم كأن لم يلبثوا إلا ساعة من النهار يتعارفون بينهم قد خسر الذين كذبوا بلقاء الله وما كانوا مهتدين » (يونس ٤٥) أى قد خسروا وكذلك . « ويوم نحشرهم جميعاً ثم نقـول للذين أشركوا أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون »(الأنعام ٢٢) أى ثم نقول لهم ومن الاستعمال العدولى فى الربط مما يقع فى نطاق التوسع فيه أن يتم الربط بالوصف كما فى قوله تعالى : « الذين آمنوا يقاتلون فى سبيل الله والذين كفروا يقاتلون فى سبيل الطاغوت ، فقاتلوا أولياء الشيطان إن كيد الشيطان كان ضعيفاً » أى فقاتلوهم وكذلك . « وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهـدهم وطعنوا فى دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون » (التوبة ١٢) أى فقاتلوهم ، وأيضاً : « قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين » (التوبة ١٤) أى ويشف قلوبكم .

* * *

٤ — الرتبة .

فى النحو العربى نوعان من الرتبة ، أحدهما الرتبه المحفوظة وثانيهما الرتبة غير المحفوظه

وأما المحفوظة فلا يتناولها الاستعمال العدولى إذ لا سبيل إلى قبول تشويشها واحتسابه بين صور الاختيار الأسلوبى . فاذا ورد ما يظهر معه تشويش الرتبة المحفوظة فإن ذلك يعد من قبيل الترخص (وسيأتى بيانه) وليس من قبيل الأسلوب العدولى . ولهذا النوع من تشويش الرتبة المحفوظة شواهد من والقرآن الشعر ، كقوله تعالى« ويصنع الفلك وكلما مر عليه ملأ من قومه سخروا منه » (هود ٣٨) أى سخروا منه وهو يصنع الفلك . وكذلك قوله تعالى « وهى تجرى بهم فى موج كالجبال ونادى نوح ابنه » (هود ٤٢) أى ونادى نوح ابنه وهى تجرى بهم . ومنه قول الشاعر :

ألا يا نخلة فى ذات عرق
عليك ورحمة الله السلام

أى عليك السلام ورحمة الله . فكل ذلك من قبيل الترخص عند أمن اللبس ، أى التصرف فى القاعدة عند التأكد من وضوح المعنى . وما دام تشويش الرتبة المحفوظة لا يعد أسلوبا واختياراً فلا دخل للدراسات البلاغية ولا الأسلوبية به ، لأنه ترخص كما سبق والرخصة مرهونه بمحلها لا تتعداه ولا يقاس عليها .

أما الرتبة غير المحفوظة فهى التى تسمح بالاختيار الأسلوبى تقدما وتأخرا ، وكل جهود البلاغيين فى هذا المجال محصورة فى نطاق الرتبة غير المحفوظة . وليس كون الرتبة غير محفوظة أنه لا رتبة ، كما أنه ليس معناه

عدم حفظها إذا طرأ عليها ما يدعو إلى حفظها واقد يجب تقديم المبتدأ أحيانا ، فتتحول رتبته غير المحفوظة إلى وجوب الحفظ وذلك أن يكون المبتدأ متلا مما له الصدارة ، أو أن يكون الخبر محصوراً الخ . وفى أحيان أخرى يعرض ما يوجب تقديم الخبر وحتى حين يجب تقديمه لابد من النظر إليه مع حسبانه مقدما من تأخير » وأن أصله أن يتأخر ومعنى ذلك أن القول بحرية الرتبة أمر نسبى يصدق عند عدم العارض فإذا لم يعرض موجب لحفظها أو ما نع منه . دخلت فى نطاق الاختيار الأسلوبى فيقدم المتكلم أى العنصرين أبلغ أثرا عند التقديم وأكمل فى تبليغ ظلال المعنى المطلوب تبليغه فالتقديم والتأخير إما أن يكون مرتبطا بعادة تركيبية خاصة تمكنت من المتكلم ، وإما أن يكون اختيارا متعمدا لإحدى طريقتين صحيحتين من حيث النحو ، متفاوتتين من حيث الإفصاح عن مكنون المعنى فإذا كان التقديم عادة كان مجال دراسته كل ما أنشأه الأديب . وإن كان اختيارا كان مجال دراسته الموضع الذى وقع فيه الاختيار الأسلوبى المعين

٥ – التصام

الجملة العربية نمط تترابط فيه الكلمات بعضها مع بعض بسمات وأصول معينة منها

(أ) الذكر فالأصل فى كل كلمة فى الجملة أن تكون مذكورة بحيث يعد استتارها أو حذفها على غير الأصل

(ب) الوصل . فالأصل فى الكلمتين المترابطتين فى داخل الجملة أن تتجاورا بلا فاصل ، فالفصل بينهما على خلاف الأصل

(ج) الوظيفة . والمقصود أن كل كلمة فى الجملة يناط بها أداء وظيفة سياقية خاصة فإذا وجد فى الجملة ما الاتناط به وظيفة نحوية بعينها فذلك على خلاف الأصل أيضا

(د) الكفاية فالأصل فى كل كلمة سيقت لبيان معين ما أن تكون كافية لأداء هذا المعنى

(هـ) الاختصاص وهو رابطة سياقية تربط بين الكلمة وما تدخل عليه سواء أكانت الكلمة تركيبية كالحروف والأدوات والضمائر الخ ، أو معجمية كالكلمات المفردة فهذه الكلمات المفردة تنتظمها حقول معجمية تجعل بعضها صالحا للورود مع بعض الكلمات الأخرى دون بعض . انظر مثلا عبارة (فخر عليهم السقف من تحتهم) (١) .

هذا هو الأصل ولو التزم الاستعمال به لصح أن نسميه « الاستعمال الأصولى » ولكن القرائن بأنواعها قد تعين بين حين وآخر عن استصحاب هذا الأصل ، فيجعل الحذف بديلا للذكر ، ويجعل الفصل أو الاعتراض بديلا للوصل ، ويجعل الزيادة بديلا للوظيفة ويجعل تجاهل الاختصاص بديلا من مراعاته وسنحاول فيما يلى أن نعرض باختصار للحذف ثم الزيادة ثم الفصل ، ثم الاعتراض ثم تجاهل الاختصاص

---

(١) هذه عبارة وليست الآية الكريمة التى تقول

* فخر عليهم السقف من فوقهم *

(أ) الحذف :

الحذف عدول عن الذكر ، وشرطه أن يقوم دليل على المحذوف ، أو بعبارة أخرى أن يتم الحذف مع وجود القرينه الدالة على المعنى وقد يقسمون الحذف إلى نحوى تقصى بتقدير المحذوف فيه أصول الصناعه، وبيانى يستقيم بتقديره المعنى ويفهم بدون تقديره السياق . وكلا النوعين وارد عند التفكير فى الأسلوب العدولى . ثم إن المحذوف قد يكون حرفا ، أو كلمة ، أو شطر جملة ، أو جملة ، أو كلاما متصلا طويلا لا يستقيم المعنى إلا بتقديره وسيأتى لكل نوع من هذا بشاهد أو أكثر . مع المحافظه على عدم الإطالة

فمن حذف الحرف ما نجده فى قوله تعالى « ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزنا ألا يجدوا ما ينفقون » (التوبة ٩٢) فهناك حرف عطف محذوف هو القاء ، إما إن تعطف « قلت » على « أتوك » فيكون الجواب « تولوا » . وإما إن تعطف « تولوا » على « قلت » فيكون الجواب « قلت » ولا مناص من تقدير القاء إذ تقضى به أصول الصناعه

ومن حذف الكلمة ما فى قوله تعالى « وحملناه على ذات ألواح ودسر » (القمر ١٣) ، وسوغ الحذف أن الصفة خاصة بالمحذوف ، إذ لا يوصف بهذه الصفة إلا السفينة ، أضف إلى ذلك دلالة « وحملناه » « تجرى بأعيننا » ، وعود الضمير إلى نوح ، وقصته مذكورة قبل هذا الشاهد

وأما حذف شطر الجملة فمنه ما فى قوله تعالى : « وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون وما تأتيهم من آية من آيات ربهم إلا كانوا عنها معرضين » (يس ٤٥ — ٤٦) والمحذوف جواب « إذا » وتقديره « أعرضوا » ودليله قوله « إلا كانوا عنها معرضين » .

وأما حذف كلام طويل يقتضيه المقام فنجده فى قوله تعالى : « ولقد راودته عن نفسه فاستعصم ولئن لم يفعل ما آمره ليسجن وليكونا من الصاغرين قال رب السجن أحب إلى مما يدعوننى إليه » (يوسف ٣٢ — ٣٣) أى فطل على استعصامه ولم يفعل ما أمرته به فندموا أمرها فيه وأرسلوه إلى السجن فلم يرجعه ذلك عن الاستعصام ، قال رب السجن أحب إلخ . وهذا النوع الأخير من الحذف يكثر فى القصص القرآنى فيقع من القصة موقع الحركة على المسرح من الحوار فتستغنى القصه عن تفصيله كما يستغنى الحوار على المسرح عن تفاصيل حركات الممثلين . وتقوم القرائن فى القصص القرآنى مقام عين المشاهد فى المسرح : هذه تعين على فهم معنى الحذف ، وتلك تعين على مشاهده الحركة المسرحيه .

(ب) الزيادة

يسعى النحو إلى الكشف عن وظائف عناصر الجملة (المفردات) ، وتسعى

البلاغة إلى إيضاح دلالات الجمل ، فضالة النحو المعنى الوظيفى ، وضالة البلاغة المعنى الاجتماعى أو المعنى العام. فاذا صادف النحو فى الجملة عنصرا ليس له وظيفة « نحوية » عده زائداً فى الجملة مادام لا يمكن أن ينسب إلى إعراب معين ، فيقال مثلا : هذا فاعل أو هذا حال أو تمييز إلخ . وهذا الذى يعده النحويون زائداً لا يراه البلاغيون كذلك ، وإنما ينسبون إلى وجوده زيادة فى المعنى ، لأن « زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى » كما يقولون . فالفرق بين « ما زيد قائم » ، أو « ما زيد بقائم » أن الثانية أوكد من الأولى بسبب وجود الباء . وفيما يلى شاهدان على زيادة الحرف لتأكيد المعنى مأخوذان من القرآن الأول قوله تعالى : « وما يستوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الأحياء ولا الأموات » (فاطر ١٩ — ٢١) فقد زيد « لا » مع النور والحرور والأموات ، وذلك لتأكيد المعنى والثانى قوله تعالى . « مثل الفريقين كالأعمى والأصم والبصير والسميع هل يستويان مثلا » (هود ٢٤) فالذى معنا فى الآية هو شخصان لا أربعة بدليل قوله : « هل يستويان » ومعنى هذا أن الواو زيدت قبل الأصم وقبل السميع ، وأن المعنى « مثل الفريقين كالأعمى الأصم والبصير السميع » والواوان زائدتان للتأكيد وبيان قصور أول الرجلين لكونه بعاهتين ثم تفوق الثانى لخلوه منهما ولوضعه فى مقابل الأول ذى العاهتين .

(ج) الفصل

الأصل فى الكلام أن يكون متصلا والوصل هو الأسلوب الأصولى الملتزم بالأطر النظريه العامة للغة . ويترتب على ذلك أن الفصل أسلوب عدولى. وهو على نوعين : أحدهما نحوى والثانى بلاغى فأما النحوى فيفهم فى حدود الجمله الواحدة من حيث حيلولته بين عنصرين متلازمين فى الجملة أن يتصل أحدهما بالآخر وقد يكون بأحنى أو بغير أحنبى والفصل بأحنبى ممجوح مستقل وهو موضع سخط النحاة كقول الشاعر :

سراة بنى أبى بكر تسامى
على — كان — المسومة العراب

ففصل بين الجار والمجرور بما ليس من تتمة معناهما أما الفصل بغير أحنبى فهو اختيار أسلوبى يعد مسرحا من مسارح الإحسان والإجادة ومنه قوله تعالى « يوم يأتى بعض آيات ربك لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت فى إيمانها خيراً » (الأنعام ١٥٨) إذ جاء الفصل بالفاعل بين المفعول وصفته الجملة فلو قدم الفاعل لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، ولو أخره عن الصفة لطال الكلام بين الفعل وفاعله المفرد ، ومن ثم يندر موضع الفاعل قلقا غير وثيق الصله

بالفعل . أما الحذف بمعناه البلاغى فيكون بين الجملتين اللتين بينهما تمام الانقطاع كما يقول البلاغيون، كما يكون فى مواطن انفعال المتكلم بالخوف أو الغضب أو نحوهما فتمام الانقطاع كأن تقول . ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا ، اللهم اجمعهما لنا فالأولى تعجب والثانية دعاء ولا يكون بينهما عطف . وأما الفصل فى مواقف الانفعال فالشواهد القرآنية عليه كثيرة منها

« ويوم يناديهم فيقول أين شركائى الذين كنتم تزعمون؟ قال الذين حق عليهم القول ربنا — هؤلاء الذين أغوينا — أغويناهم كما غوينا — تبرأنا إليك — ما كانوا إيانا يعبدون »(القصص ٦٣) فساوا بين الجملتين بخوف العقاب

« وإذ قال الله يا عيسى بن مريم أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى إلهين من دون الله قال سبحانك — ما يكون لى أن أقول ما ليس لى بحق — إن كنت قلته فقد علمته - تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك.. إنك أنت علام الغيوب» المائدة ١١٦) فصل للدفع التهمة « فلما ألقوا قال موسى : ما جئتم به السحر — إن الله سيبطله — إن الله لا يصلح عمل المفسدين » (يونس ٨١) فصل للدهشة وحذف الفعل .

« وقال نسوة فى المدينة امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه — قد شغفها حبا — إنا لنراها فى ضلال مبين » (يوسف ٣٠) فصل للانفعال بمتعة الغيبة .

« ويندر الذين قالوا : اتخذ الله ولداً . ما لهم به من علم ولا لآبائهم - كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا » (الكهف ٤ ٥) فصل لإظهار الغضب من إفكهم وهتانهم .

(د) الاعتراض :

الفرق بين الفصل بين المتلازمين وبين الاعتراض . أن الفصل يكون بمتلازمين الجملة ولا يكون الاعتراض إلا بالجملة والجملة المعترضة غريبة فى العادة عن السياق الأصلى للكلام ، جئ بها لغرض من أغراض المعنى . والاعتراض كالفصل من حيث يسمى كلاهما إلى الأسلوب العدولى . وفيما يلى طائفة من شواهد الاعتراض ، نسوقها طلبا لإدراك الغاية التى يرمى كل اعتراض إليها . قال تعالى : « يأيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبى إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه (ولكن اذا دعيتم فادخلوا فاذا طعمتم فانتشروا) ولا مستأنسين لحديث » (الأحزاب ٥٣) فجرى القول فى الآية « غير ناظرين إناه ولا مستأنسين لحديث » ، ولأن الاعتراض جاء لتخفيف وطأة النهى وبيان علاته .

وقال تعالى · «ليقطع طرفا من الذين كفروا أو يكبتهم فينقلبوا خائبين (ليس لك من الأمر شيء) أو يتوب عليهم أو يعذبهم فإنهم ظالمون» (آل عمران ١٢٧ — ١٢٨) ، فمجرى القول فى الآية «ليقطع طرفا . . . أو يكبتهم . . أو يتوب عليهم» ، والاعتراض لبيان أن كل شيء يصيب الذين كفروا إنما هو بارادة الله فقط .

وقال تعالى · «حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللائى أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتى فى حجوركم من نسائكم اللاتى دخلتم بهن (فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم) وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف إن الله كان غفوراً رحيما» (النساء ٢٣) فمجرى القول فى الآية «. وربائبكم اللاتى فى حجوركم من نسائكم اللاتى دخلتم بهن . . وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم» ، وإنما جاء الاعتراض لعدم كفاية مفهوم المخالفة المستفاد من قوله «اللاتى دخلتم بهن» فأكد الاعتراض هذا المفهوم .

بذا يتضح أن تحقيق معنى إضافى بواسطة الاعتراض مطلب فى جعل الاعتراض أسلوبا عدوليا ذا غايات أدبية .

(هـ) تجاهل الاختصاص :

سبقت الإشارة إلى دور الاختصاص فى إطار قرينة التصام . كما سبق القول بأن للاختصاص جانبا معجميا أيضا يتمثل فى أن كلمات المعجم قبائل يتآلف مع بعض ويكبر بعضا آخر فلا يتآلف معه لما بين معنى هذا البعض وذاك من تعارض . وضربنا لذلك مثلا بعبارة «فخر عليهم السقف من تحتهم» [1] .

والمقصود بالاختصاص النحوى أن بعض الكلمات لا يرد إلا مع ما تتحقق فيه شروط خاصة من الكلمات الأخرى ، وتتشيع ظاهرة الاختصاص بين الحروف والأدوات حتى إنها تتحول فى بعض الحالات إلى افتقار متأصل (أى بحسب أصل الوضع) إلى عنصر لغوى ذى شروط خاصة بعينها فحروف الجر تدخل على الأسماء دون الأفعال ، وحروف الجزم تدخل على الأفعال المضارعة دون بقية الأفعال ودون الأسماء ، وهلم جرا

وقد يدعو داع فنى أسلوبى إلى تجاهل احتصاص الكلمة بأختها ، فتدخل على غير ما تختص به والمعروف أن هناك مطابقة بين الموصوف والصفة فى التعريف والتنكير ولكن اختصاص النكرة بالنكرة يتجوهل فى عدة مواضع من القرآن ، منها .

* «ألقيا فى جهنم كل كفار عنيد مناع للخير معتد مريب الذى جعل مع الله إلها آخر» (ق ٢٤ — ٢٦) .

* «هذا ما توعدون لكل أواب حفيظ من خشى الرحمن بالغيب وجاء بقلب منيب» (ق ٣٢ — ٣٣) ،

(١) هذه عبارة وليست الآية الكريمة
* فخر عليهم السقف من فوقهم *

* « لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم والله لا يحب كل مختال فخور الذين يبخلون . . » (الحديد ٢٣—٢٤) ،

* « ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا وعدده يحسب أن ماله أخلده » (الهُمَزة ١ — ٣) . فقد وصف الكفار فى الآية الأولى « بالذى جعل » ، ووصف الأواب الثانية « بمن خشى » ، ووصف المختال فى الثانية « بالدين » ، ووصف الهمزة فى الرابعة « بالذى جمع » وقد سهل هذا أمران .

الأول . إضافة النكرة إلى لفظ « كل » فى جميع الحالات

الثانى . وصف النكرة بالنكرة قبل وصفها بالمعرفة فى جميع الحالات أيضا .

وكلا الأمرين يفيد النكرة تخصيصا وقد سبق أن قلنا إن التخصيص صنو التعريف .

وأما تجاهل الاختصاص المعجمى فلا يتم إلا مع استبدال العلاقة العرفية بين اللفظ والمعنى بعلاقة أخرى فنية كما سبقت الإشارة عند الكلام على مبدأ « النقل » ، فإذا تم التجاهل على هذه الصورة كانت النتيجة هى المجاز . فى قوله تعالى « أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى » تجاهل الاختصاص الشراء بالسلع وللتعارض بين الشراء والضلالة ، وقد يأبى المعنى هذا التجاهل أحيانا كما فى المثال الذى سبق فى أول كلامنا عن هذه الظاهرة فى عبارة « فخر عليهم السقف من تحتهم » ، وعندئذ يستعصى التركيب على الاستعمال .

* * *

نصل الآن إلى مبدأ الترخص فى القرينة عند أمن اللبس . إن الإدراك الإنسانى قد لا تنبهه القرينة الواحدة ، فالطبيب لا يستطيع تحديد نوع المرض من ارتفاع الحرارة فقط ، لأن من طبيعة القرينة أن تدخل فى تحالف مع عدد من القرائن الأخرى يختلف نوعه باختلاف المدلول . وهكذا إذا انضم إلى درجة الحرارة قرائن أخرى معينة دل مجموع القرائن على مرض ما وإذا انضمت إليها قرائن أخرى دلت القرائن فى مجموعها على مرض آخر وكذلك لا تستقل العلامة الإعرابية ببيان الباب النحوى ولو سيقت وحدها لبيانه لاختلط الفاعل بنائب وبالمبتدأ وبالخبر . وهكذا كل ما استحق الرفع من أبواب النحو ، ولاحتاط المفعول به بكل ما استحق النصب ، واختلط المجرور بالحرف بكل ما استحق الجر . لابد للنحو إذاً أن تتعدد قرائنه ليكون منها الإعراب والبنية والمطابقة والربط والرتبة والتضام والأداة ونغمة الكلام وسياق النص الخ . ولابد لكل باب نحوى أن يستدل عليه باثنين أو أكثر من هذه القرائن ، لأن القرينة الواحدة — كما سبق — لا يستحور على انتباه

السامع ولذا يتم تعزيزها بأختها « أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى ». ويحدث فى الكثير من الحالات أن يتضافر عدد من القرائن على بيان المعنى ، وبعض هذه القرائن قد يكون زيادة على الضرورى منها ، حتى نتمكن القول فى هذا البعض : « إن المعنى هو الذى يقتضيه ولا يقتضى هو المعنى » . وهذا القول واضح فى إعراب « قام موسى » إذ أن المعنى هو الذى اقتضى الرفع بمقدار الضمة ، ولا وجود للضمة حتى تقتضى هى الفاعلية وهكذا أمن اللابس حتى مع عدم الرفع وقد تكون القرينة موجودة وماثلة فى النص ولكن المعنى يقتضيها أيضاً فتصبح زائدة عن المطلوب كما فى « قرأ الفريد الدرس » إذ الفاعل واضح والمفعول واضح بدون الضمة فى الأول والفتحة فى الثانى . هنا نقول إن المعنى اقتضى القرينة وليست القرينة هى التى اقتضت المعنى فلو نصبنا الفاعل ورفعنا المفعول لظل الفاعل فاعلا والمفعول مفعولا على الرغم من ذلك وقديماً رفعت العرب التوب ونصبت المسمار فى قولهم « خرق التوب المسمار » دون أن يحتو اللابس فى المعنى . هكذا ترخص العرب فى القرينة

وكل قرينة مما ذكرنا سابقاً خضعت للترخص على ألسنة الفصحاء ذوى السليقة وأفصح الكلام كتاب الله تعالى ومن بعده أحاديث النبى ﷺ ثم شعر الجاهليين ثم من بعدهم . وقد وردت ظاهره الترخص فى القرائن عند أمن اللبس فى كل هذه الأنواع من الكلام على نحو ما نرى فى الشواهد التالية

١ - الإعراب .

(أ) قال تعالى

« لكن الراسخون فى العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجراً عظيما » (النساء ١٦٢) وقعت كلمة المقيمين بين مرفوعين ومعها الواو الدالة على العطف . وكان العطف مستند الترخص فى الإعراب .

(ب) قال الشاعر :

إذا اسود جنح الليل ولتأت ولتكن
خطاك خفافا إن حراسنا أسدا

لو كان لدينا كلمتا « حراسنا » و « أسد » وأردنا بناء جملة اسمية لكانت « حراسنا » مبتدأ لأنها معرفة . ولكانت « أسد » خبرا لما فيها من معنى الوصف ويؤيد ذلك أن القاعدة تقضى بأنه لا يفصل بين « إن » واسمها إلا خبرها الظرف أو الجار والمجرور فعلم إذاً أن « حراسنا » فى بيت الشعر المذكور هى اسم « إن » فلم يبق لكلمة « أسدا » إلا أن تكون خبرا مع الترخص فى الإعراب بسبب أمن اللبس .

(ج) قالت العرب : « خرق الثوب المسمار » . والفعل « حرق » فعل عبر منتقل أى لا يمكن لفاعله ومفعوله أن يتبادلا التأثير بإيقاع الحدث . وبيان ذلك كما يلى .

الفعل المتعدى

- مؤثر
  - متنقل
    - علاجى
      - ضرب زيد عمرا
      - ضرب عمرو زيداً
    - غير علاجى
      - أحب زيد هنداً
      - أحبت هند زيداً
  - غير متنقل
    - مثل : أكل الرجل التفاحه
    - صنع النجار الباب
    - خرق الثوب المسمار
- غير مؤثر
  - مثل ذكرت زيدا
  - ورأيت عمرا

فإذا كان الفعل غير متنقل اتصح الفاعل من المفعول فأصبح لدينا قرينتان معنويتان هما الإسناد والتعدية وتعنى كلتاهما عندئذ عن الإعراب إذا حذفت فيه ترخص ويصح الإعراب قرينة زائدة عن المطلوب إذا بقى دون ترخص .

(د) قالت العرب أيضا « حجر ضب خرب » بجر الصفه « خرب » على الجوار مما يعود مرة أخرى إلى الاختصاص المعجمى وقبائل الكلمات وليس بين الضب والخراب مناسبة معجمية كالتى بين الحجر والخراب أى أن الحجر يمكن أن يوصف بالخراب ولا يوصف به الضب وهكذا تصبح المناسبه المعجميه (أو الاختصاص المعجمى إن شئت) قرينه على التبعية تجعل الإعراب أمراً غير ذى بال . وهنا يحدث الترخص فى الإعراب بسبب أمن اللبس

٢ — التنبيه :

ترخص القرآن فى كلمة « سيناء » فسماها « سيين » وفى « إلياس » فقال : « إلياسين » وجعل « ميكائيل » على صورة « ميكال » و « مكه » صيرها « بكة » وترخص فى صيغ المبالغه فاستحدث من الكبر « كُباراً » ومن العجب « عجاب » وفى صيغه المصدر فجعل « كيداً » مصدرا للفعل « كاد » وفى صيغة المضارع من الافتعال فقال « يهدّى » و « يختصمون » إلخ . وترخص الراجز فى « الأحل » فقال « الحمد لله العلى الأجلل » ، وفى الحمام فقال : « أو الما مكة

من ورق الحمى » ، وترخص الشاعر فى « كيف » فقال :

كى تجنحون إلى سلم وما ثئرت
قتلاكمو ولظى الهيجاء تستعر
وحسلك من القلادة ما أحاط بالعنق .

* * *

٣ ــ الربط :

وهاك أمثلة وشواهد على الترخص فى الربط :

(أ) قال تعالى : « وإن أطعتموهم إنكم لمشركون » (الأنعام ١٢١) ، حذفت الفاء الرابطة من جواب الشرط ، لوضوح المعنى بدونها بقرينة إيمانهم وهو قرينة خارجية ، من خارج النص

(ب) قالوا : «مررت بالبُرقَفيزٍ بدرهم» أى منه ، فحذف الرابط ترخصا لاختصاص البر و القفيز أحــدهما بالآخر . ولذلك لا يجوز « مررت بالعدو اصبع على الزناد » إذ لا يمكن الجزم بصاحب الاصبع : أهو المار أم العدو؟ .

(ج) قال تعالى : « واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا » (البقره ٤٨) أى فيه حذف الرابط لوضوح المعنى بقرينة الجزاء وعدم التناصر وهما من خصائص يوم القيامة .

٤ ــ المطابقة .

وهذه شواهد قرآنية على الترخص فى المطابقة .

(أ) قال تعالى . « هذان خصمان اختصموا » (الحج ١٩)

(ب) قال تعالى . « فظلت أعناقهم لها خاضعين » (الشعراء ٤)

(ح) قال تعالى . « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا » (الحجرات ٩)

(د) قال تعالى . « وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب » (ص ٢١)

(هـ) قال تعالى: « فأتيا فرعون فقولا إنا رسول رب العالمين » (الشعراء ١٦)

(و) قال تعالى . « قالتا أتينا طائعين » (فصلت ١١)

(ز) قال تعالى . « السماء منفطر به ، كان وعده مفعولا » (المزمل ١٨)

* * *

٥ ــ الرتبة .

سبق أن ذكرنا أن تشويش الرتبة المحفوظة لا يمكن احتسابه أسلوبا عدوليا ، وإنما يعتبر ترخصا فى قرينة الرتبة ، بخلاف تشويش الرتبة غير المحفوظة ، إذ يعد اختياراً أسلوبيا مما تتوالد عنه ظلال المعانى ومن شواهد الترخص فى الرتبة المحفوظة ، ما سبق

من قوله تعالى : «ويصنع الفلك وكلما مر عليه ملأ من قومه سخروا منه» (هود ٣٨) وذلك لأن جملة الحال رتبتها التأخير فى كل الحالات وتقدير الكلام. وكلما مر عليه ملأ من قومه وهو يصنع الفلك سخروا منه. ومثله قوله تعالى. «وهى تجرى بهم فى موج كالجبال ونادى نوح ابنه» (هود ٤٢) أى ونادى نوح ابنه وهى تجرى بهم فى موج كالجبال. ومن ذلك قول الشاعر :

لعن الإله وزوجها معها
هند الهنود طويلة البظر

وقوله :

ألا يا نخلة فى ذات عرق
عليك ورحمة الله السلام

* * *

٦ — التضام :

وفيما يلى شواهد على الترخص فى قرينه التضام عند أمن اللبس .

(أ) «قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف» (يوسف ٨٥) أى لا تفتأ، فحذفت الأداة من فعل لا يستعمل إلا مقترنا بها ، ولذلك احتفظ بمعناه عند حذفها لأن الفعل اقتضى الأداة

(ب) قال صلى الله عليه وسلم «إن مما ينبت الربيع يقتل أو يلم» ، أى إن مما ينبت الربيع ما يقتل أو يلم بالقتل ، أى يكاد يقتل ذلك أن «من» فى قوله «مما» تفيد البعضية وهى لا يعبر عنها بالأفعال (مثل يقتل) بل بالأسماء والضمائر (مثل «ما» المقدرة) .

(ج) قال امرؤ القيس :

فقلت يمين الله أبرح قاعدا
ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى

أى «لا أبرح» ويقال فيه ما قيل فى «تفتأ» فى رقم أ .

(د) قال الشاعر :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته
. . . . . .

أى «الذى ترضى» لأن «ال» الموصولة لاتضام الأفعال وإنما تكون صلتها صفة صريحة على حد قول ابن مالك . فعلم برغم ما قيل أن المقصود «الذى ترضى» .

(هـ) قال الشاعر :

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى
وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

اعتمد الترخص على قرينتين : الأولى أنه لا يقال : زجره يفعل ، وإنما يقال زجره أن يفعل، والثانية وجود أن مع الفعل المعطوف وهو «أن أشهد» مما يدل على وجوب تقديرها مع الأول .

(و) قال الشاعر :

نحن الأولى فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا

أى نحن الأولى نتحداك ، بقرينه « اجمع جموعك ثم وجههم إلينا »

* * *

هذه الشواهد المتقدمه تدل على ترخص الفصحاء فى فرائض الكلام عند أمن اللبس طلبا للخفه أو سعيا وراء الابتكار والإغراب أو خضوعا للضروره غير أن الترخص أدنى درجات الصواب لأنه يخالف القاعدة والسنه المتبعه كلتيهما. ولايسوغ له إلا أن اللابس معه مأمون .

ماذا يبقى بعد كل أولئك ؟

لايبقى إلا الخطأ المباح الذى لاسند له من قاعدة أو أسلوب أو أمن لبس وقد يجوز بعض المتقدمين الخطأ على الفصحاء ، وهو أمر عزيز حقا لسببين

١ — أن الفصيح إذا ترخص كان على ثقه من أمن اللبس ، وإذا كان الكلام غير ملبس فهو صواب ولئن صح أن تحتسب الرخصة من قبيل الشاذ أو القليل أو النادر أو المسموع الذى يحفظ ولايقاس عليه ، لقد كان احتسابها كذلك أكرم للفصحاء ، وأولى بما حفنا ببعض شواهده من النصوص القرآنية

٢ — أن هذا النوع من ترخص الفصحاء هو مع مايطرأ عليه فى علم اللغه « الابتداع فى اللغه » أو « الابتكار اللغوى » . وهو فى بعض صوره يستهوى المجتمع ، فيصبح سنه فى الكلام ، ويكون سببا فى تطور اللغه من عصر إلى عصر وربما كانت الفروق التى نلحظها اليوم بين لغة القرون الأولى واللغه العربية الفصحى المعاصرة ناشئة عن تأثير هذا النوع من الترخص . بل ربما جاءت عن ترسيخ أخطاء ذوى الجاه. وهى أحرج إلى التبرير من ترخص الفصحاء

والله ولى التوفيق ؛

تمام حسان

عضو المجمع